

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي  
الدورة السنوية

روما، ٢٧ - ٣٠/٥/١٩٩٦

## التقرير السنوي للمديرة التنفيذية: ١٩٩٥

البند ٤ من جدول الأعمال

إنهاء ميراث الجوع



Distribution: GENERAL

**WFP/EB.A/96/4**

10 May 1996

ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية إلا للضرورة القصوى.

# التقرير السنوي للمديرة التنفيذية: ١٩٩٥

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

إنهاء ميراث الجوع



# مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة بمحتواها.

وفقا لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة إنعقاده العادية الأولى، فإن وثائق العمل التي أعدتها الأمانة لتقديم للمجلس قد روعي فيها عنصر الأيجاز والسعي، لعرض المسائل بشكل يسهل أمر البث فيها واتخاذ القرار بشأنها. يجب أن تدار أعمال المجلس التنفيذي بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود والأمانة التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي. فالغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل المجلس عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان هما:

رئيس إدارة شؤون السياسات	أسبير مان	تليفون : 5228-2601
محلل السياسات	هير بينغار	تليفون : 5228-2621

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق ان كانت لديكم استفسارات تتعلق بارسال أو استلام الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641)

# المحتويات

تصدير بقلم الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

مقدمة بقلم المديرية التنفيذية

مذكرة تفسيرية

## الأحداث والقضايا الرئيسية في عام ١٩٩٥

مساعدة الفقراء والجوعى

تقديم المساعدة لخمسين مليون نسمة

تقديم المساعدة للنساء والأطفال

التركيز على أشد البلدان حاجة

الالتزامات ومواطن النقص

محفظة البرنامج

## جغرافية الجوع واستجابة البرنامج

أفريقيا

آسيا

الأمريكتان

يوغوسلافيا السابقة وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق

## فعالية عمليات البرنامج

منهاج التركيز على السكان

رمجة القطرية

الاستعداد لمجابهة حالات الطوارئ والاستجابة لها

التنمية والإغاثة

تحسين كفاءة عمليات النقل واللوجستيات

زيادة فعالية التكاليف من خلال المشتريات المحلية للأغذية

تقييم تأثيرات المعونة الغذائية

بناء التحالفات الإستراتيجية

## التخطيط للمستقبل

الخطة الإستراتيجية والمالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩

المساءلة

نظم المعلومات والاتصال

تنمية الموارد البشرية

## الموارد

منهاج جديد لتدبير موارد البرنامج وتمويله

ماش كبير في حجم المعونة الغذائية

تعبئة الموارد

البنود غير الغذائية

الخدمات الثنائية

الميزانية والنفقات والوضع النقدي

ميزانية البرنامج للفترة المالية ١٩٩٦ - ١٩٩٧

## الملاحق

- الملحق الأول : الهيكل التنظيمي للبرنامج  
 الملحق الثاني : المشروعات الإنمائية التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٥  
 الملحق الثالث : عمليات الإغاثة المزمدة للاجئين والنازحين التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٥  
 الملحق الرابع : عمليات الطوارئ التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٩٥

## الجدول الإحصائية

- ١ - النفقات التشغيلية للبرنامج موزعة بحسب نوع المشروعات، في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩١
- ٢ - النفقات التشغيلية للبرنامج بحسب البلدان والأقاليم ونوع المشروعات، في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩١
- ٣ - مجموع النفقات التشغيلية للبرنامج ونصيب الفرد منها بحسب فئات البلدان والأقاليم، في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩١
- ٤ - مجموع التعهدات والمساهمات المعلنة للفترة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦، حسب الجهات المتبرعة
- ٥ - أهم الجهات المتبرعة للبرنامج حسب نوع التعهدات أو المساهمات للفترة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦
- ٦ - الحجم الكلي للمعونة الغذائية على مستوى العالم في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩١

## الإطارات

- ١ - الجوع سبب من أسباب الفقر
- ٢ - التزامات البرنامج تجاه المرأة
- ٣ - تخفيض تكاليف اللوجستيات
- ٤ - التنمية من خلال أعمال الإغاثة : استثمارات النقل في القوقاز
- ٥ - الإستماع الى المستفيدين
- ٦ - تحسين الإستعداد اللوجستى
- ٧ - الألغام الأرضية
- ٨ - إدارة الموارد الطبيعية : تحديات جديدة تواجه المعونة الغذائية
- ٩ - تدعيم نظام المنسق المقيم
- ١٠ - العمل من خلال المشاركة
- ١١ - الإصلاح التجارى والمعونة الغذائية

## الأشكال

- الشكل الأول : المستفيدين من معونات البرنامج بحسب الأقاليم ونوع المعونة في عام ١٩٩٥  
 الشكل الثاني : تركز نشاطات البرنامج بحسب مجموعات البلدان  
 الشكل الثالث : أهم الجهات المتبرعة للبرنامج : التعهدات والمساهمات للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦  
 الشكل الرابع : مجموع التعهدات والمساهمات للبرنامج، في ١٩٩٥ - ١٩٩١

## الجدول

- ١ - محفظة أنشطة البرنامج في جميع أنحاء العالم
- ٢ - محفظة أنشطة البرنامج في أفريقيا
- ٣ - محفظة أنشطة البرنامج في آسيا
- ٤ - محفظة أنشطة البرنامج في الأمريكتين
- ٥ - مشتريات الأغذية التي أبرمها البرنامج في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩١
- ٦ - موظفو البرنامج بحسب فئاتهم ووظائفهم
- ٧ - نفقات البرنامج في عام ١٩٩٥ (بحسب مصدر الأموال)

## تصدير

إن من حق كل إنسان أن يحصل على حاجته من الغذاء، ولكن تأمين الغذاء المناسب لكل إنسان لا يمثل التزاماً نحو إخواننا من بني الإنسان فحسب، وإنما يمثل إسهاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن ينعم الجميع بفيئها، وعلى الرغم من ذلك فإن الجوع لا يزال ماثلاً بيننا متسبباً في معاناة ٨٠٠ مليون نسمة من ساكني كوكب الأرض.

إن الكائن البشري هو أسمى قيمة في كل نظام اجتماعي، ولن يعيش هذا الكائن دون غذاء، ولكن ينبغي أن لا نجعل هذه الحاجة إلى الغذاء تهدر تلك القيمة التي هي الإنسان. إن تجاهل هذا المبدأ يعني أننا نعرض حياة الأجيال القادمة للخطر. فتوفير الغذاء في العمر الحرج من حياة الإنسان يمكننا من تلافي حدوث خسائر اجتماعية في المستقبل. كذلك ينبغي أن تقدم المعونة الغذائية بشكل يعين من هم في الحاجة اليوم ليتمكنوا من الإعتماد على الذات في الغد.

إن هذه المتطلبات الإنسانية والتنمية هي التي ترسم مهام وواجبات برنامج الأغذية العالمي، الذي يعتبر الوكالة المتخصصة في المعونة الغذائية في منظومة الأمم المتحدة. إن هذه المهام والواجبات تتوزع على ثلاثة جوانب هي: تقديم الغذاء لإنقاذ حياة البشر، وتقديم الغذاء للتنمية من أجل البشر، وتقديم الغذاء لمساعدة البشر ليعتمدوا على أنفسهم. يركز البرنامج جهده على السكان من ضحايا الكوارث الطبيعية، والكوارث التي هي من صنع الإنسان، وعلى الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات اللاتي يمررن بفترات عصيبة من حياتهن والأفراد الذين يعانون من الجوع بصفة مزمنة، والذين هم بحاجة إلى المساعدة للخروج من ريقه الجوع والفقير.

إننا نعيش اليوم زمناً يتعاضد فيه المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى، لإيجاد حلول لعدد كبير من المشكلات التي تؤثر على رفاهية البشر ونمائهم. لقد شهد عام ١٩٩٥ الذي يصادف الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، حدثين على قدر كبير من الأهمية عقدا تحت رعاية الأمم المتحدة وأبرزها الدعوة العالمية لاتخاذ تدابير محددة. وهذان الحدثان هما: "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" في كوبنهاجن، و"المؤتمر العالمي الرابع للمرأة" في بكين. استخدمت الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، في إطار الأمم المتحدة هذين المؤتمرين لوضع خطط عمل عالمية لمجابهة قضايا حيوية مثل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والإقتصادي، والتفاوت بين الرجال والنساء، وتقدم المرأة. وسوف يلعب برنامج الأغذية العالمي دوراً أساسياً في مساعدة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على وضع خطط العمل التي تسفر عنها مؤتمرات القمة العالمية هذه موضع التنفيذ. وفي هذا الإطار نفسه، من المتوقع أن يسهم برنامج الأغذية العالمي اسهاماً كبيراً في نتائج "مؤتمر القمة العالمي للأغذية" الذي سينعقد في روما بمبادرة من منظمة الأغذية والزراعة وبموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إننا نهني المديرية التنفيذية والعاملين في البرنامج على الخدمات الجليلة التي يقومون بها في سبيل مساعدة الجوعى والفقراء في العالم، وذلك هدف نبيل من الأهداف التي تسعى منظمة الأمم المتحدة لبلوغها.

جاك ضيوف  
المدير العام  
لمنظمة الأغذية والزراعة

بطرس بطرس غالي  
الأمين العام  
لمنظمة الأمم المتحدة

## تمهيد

في عام ١٩٩٥، قدم برنامج الأغذية العالمي معوناته إلى خمسين مليوناً من البشر، هم ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، إلى الأمهات والأطفال وأقرب الفقراء في البلدان النامية. لقد انخفض عدد ضحايا حالات الطوارئ عما كان عليه في العام الماضي وأبرم اتفاق سلام في يوغوسلافيا السابقة، وأحرز تقدم على المستوى السياسي بشأن أزمة اللاجئين التي سببها نزوح سكان رواندا، كما بدأ في أنغولا وموزمبيق تقدم مطرد نحو إعادة التعمير. في كل هذا مدعاة لأن ينتاب برنامج الأغذية العالمي بعض التفاؤل في أن تشهد السنوات القادمة انفراجاً في الضغط الهائل الذي سببته تلك الأزمات على طاقات البرنامج وموارده. على الرغم من أن حدة الضغط على الموارد من حالات الطوارئ قد خفّت بعض الشيء.

إلا أن ذلك لم ينعكس في تحرير الموارد لاستعمالها في نشاطات البرنامج الإنمائية، فلم تتحقق "أرباح من السلام" تستغل لتحسين أوضاع الأرواح التي أنقذت، أو لمساعدة عدد أكبر من الناس ممن يعيشون "حالة طوارئ صامتة" على الدوام، وهذا أمر يدعو للأسف، لأن المعونة الغذائية يمكن أن تساعد الفقراء على الخروج من ربة الجوع والفقير، وتساعد على إيقاف انتقال الجوع من جيل لآخر. فالنقص في الغذاء الملائم للأمهات والأطفال في أثناء الفترات الحاسمة من حياتهم يعوق نمو الأطفال الجسماني والذهني ويجعل حلقة الجوع والفقير تستمر. إن علينا أن نكسر هذه الحلقة، كما إن علينا أن ننهى ميراث الجوع.

ولسوف يستمر البرنامج يكرس جهده لتحسين كفاءة عملياته، ولزيادة العائد الإنساني والتنموي لموارده المحدودة. ويقتضي ذلك أحياناً اتخاذ بعض القرارات الصعبة التي تتمثل في اختيار من هم أكثر جوعاً بين الجوعى ثم اختيار من هم أشد جوعاً بين الأكثر جوعاً. وإني لعلى ثقة من أن جميع الدول الأعضاء سوف تعمل معنا لنحفظ أفضل توازن بين هذه الخيارات التي تضطر إليها أحياناً.

المديرة التنفيذية  
لبرنامج الأغذية العالمي

## مذكرة تفسيرية

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، مالم يذكر غير ذلك.

المليار يعادل ١,٠٠٠ مليون.

جميع كميات السلع الغذائية محسوبة بالأطنان المترية، مالم يذكر غير ذلك.

تشير " قيمة الإلتزامات" إلى التكاليف التي يتحملها البرنامج في أى عملية إغاثة أو مشروع إنمائي وفقاً لما وافق عليه الجهاز الرياسي، وكما هو منصوص عليه في خطة العمليات أو خطاب التفاهم.

تشمل "بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض" جميع بلدان العجز الغذائي "البلدان المستوردة تماماً للحبوب" التي لا يتجاوز نصيب الفرد فيها من مجموع الناتج القومي المستوى الذي يستخدمه البنك الدولي في تحديد أهلية البلدان للحصول على مساعدات من الاتحاد الدولي للتنمية (وهو ١٣٤٥ دولاراً في عام ١٩٩٣). وفي عام ١٩٩٥، صنفت منظمة الأغذية والزراعة ٨٨ بلداً بأنها من "بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض". ويعرف تصنيف الأمم المتحدة فئة أقل البلدان نمواً بأنها " تلك البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من معوقات على المدى الطويل للنمو، ولاسيما انخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية أو الضعف الهيكلي الكبير أو الأثنين معاً". وفي عام ١٩٩٥، صنفت الجمعية العامة ٤٨ بلداً بأنها من "أقل البلدان نمواً".

الأقاليم الجغرافية المشار إليها في هذا التقرير هي : أفريقيا، وتشمل جميع بلدان القارة الأفريقية، بما في ذلك الجزر الأفريقية، آسيا، وتشمل البلدان الواقعة بين البحر المتوسط والمحيط الهادي، بما في ذلك تركيا، وباستثناء جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، الأمريكتان وتشمل جميع البلدان الأمريكية وبلدان البحر الكاريبي جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، يوغوسلافيا السابقة وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

ولا تدل الأوصاف المستخدمة في هذا المطبوع أو طريقة عرض المواد به على أي تعبير عن أي رأي أيا كان من جانب برنامج الأغذية العالمي، فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات الموجودة بها، أو فيما يتعلق بتحديد حدودها.

تسهيلاً لقراءة هذا التقرير كتبنا أسماء المنظمات والوكالات بالبنط الأسود واستعملنا القوسين والمزدوجتين في أسماء المؤتمرات واللجان وغيرها.



# الأحداث والقضايا الرئيسية في عام ١٩٩٥

قدم برنامج الأغذية العالمي مساعداته إلى ٥٠ مليون نسمة من أشد السكان فقراً في العالم :  
25 مليون نسمة منهم ضحايا لحالات الطوارئ ما يزيد على الثلثين من بينهم النساء والأطفال،  
سَلَّم البرنامج ٢,٨ مليون طن من الأغذية، بتكاليف تحملها البرنامج قدرها ١,٢ مليار دولار،  
قدم البرنامج ما يزيد على ١,٦ مليون طن من هذه الأغذية إلى ضحايا حالات الطوارئ،  
فسي بكن، التزم البرنامج بأن يعمل على الحد من التفاوت في حصول المرأة على الأغذية، وللإستجابة للاحتياجات الغذائية الخاصة للنساء والأطفال.

أدت عودة السلام إلى العديد من البلدان إلى أن يتمكن البرنامج من الانتقال من الإغاثة إلى إعادة التعمير والتنمية.

## الموارد :

تمت الموافقة على ١٦ مشروعاً انمائياً جديداً لتنفيذها على مدى السنوات القليلة المقبلة بتكاليف قدرها ٢٤٨ مليون دولار،  
خصصت نسبة ٨٩ في المائة من الإلتزامات الجديدة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وخصصت نسبة ٤٨ في المائة من تلك النسبة لفئة أقل البلدان نمواً.  
انخفض حجم الموارد المتاحة للبرنامج في عام ١٩٩٥، مما يعكس انكماشاً حاداً في المعونة الغذائية على مستوى العالم.

ما يزال إصلاح البرنامج وتنشيطه يمثل أولوية.

فقد وافق الجهاز الرياسي على مايلي :

- الخطة الاستراتيجية والمالية الأولى،
- منهج البرمجة القطرية الذي يتيح تحديد استراتيجية متكاملة للأنشطة الإنمائية للبرنامج وربطها بالخطط القطرية،
- منهج جديد في تدبير موارد البرنامج وتمويله في المدى البعيد،
- اقتراح ميزانية للنمو بدرجة الصفر السالب للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧.
- ما يزال تحديث أساليب إدارة البرنامج مستمراً من خلال مبادرات مثل "برنامج تحسين الادارة المالية".

## مساعدة الفقراء والجوعى

### تقديم المساعدة لخمسين مليون نسمة

- ١ - فى عام ١٩٩٥، قدم برنامج الأغذية العالمى مساعداته لخمسين مليون نسمة من أشد السكان فقراً فى العالم.
- ٢ - كان نصفهم من ضحايا حالات الطوارئ. كما كان من بين المستفيدين من معونة البرنامج ٧ ملايين لاجئ، و ١٤ مليون من النازحين، وما يقرب من ٤ ملايين من ضحايا الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. ولقد قدم البرنامج لهؤلاء الضحايا وضحايا حالات الطوارئ ما يربو على ١,٦ مليون طن من الأغذية أثناء عام ١٩٩٥.
- ٣ - ولقد انخفضت هذه المساعدات لضحايا الكوارث بما يقرب من الربع عما كانت عليه فى العام السابق. فأول مرة منذ سنوات عديدة لم تقع حالة طوارئ جديدة على نطاق كبير يمكن مقارنته من حيث الحجم مع الجفاف الذى أصاب أفريقيا الجنوبية، أو الأزمة الصومالية، أو الصراع فى يوغوسلافيا السابقة، أو الكارثة الانسانية فى إقليم رواندا.
- ٤ - أما على مستوى مئات الملايين من السكان الذين يعانون من الجوع بصفة مزمنة فلا مجال للمقارنة بالأخبار السارة التى سبق ذكرها. تشير البيانات التى تم الحصول عليها مؤخراً من اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية والمنبثقة عن لجنة التنسيق الادارية للأمم المتحدة، الى أن نصيب أطفال العالم فى سن ما قبل المدرسة من الغذاء الأساسى، والذين يعانون من نقص الوزن، أخذ يرتفع مرة أخرى، إلى جانب زيادة أعدادهم المطلقة. وفى عام ١٩٩٥، طرأت زيادة هائلة فى الأسعار العالمية للحبوب، أعاقت قدرة البلدان الفقيرة على استيراد الكميات اللازمة لها للبقاء على نصيب الفرد من الغذاء الأساسى المتوافر، ناهيك عن زيادة حجم هذا النصيب.

#### الإطار الأول

#### الجوع سبب من أسباب الفقر

ليس الجوع عرضاً من أعراض الفقر، بل هو سبب من أسبابه.

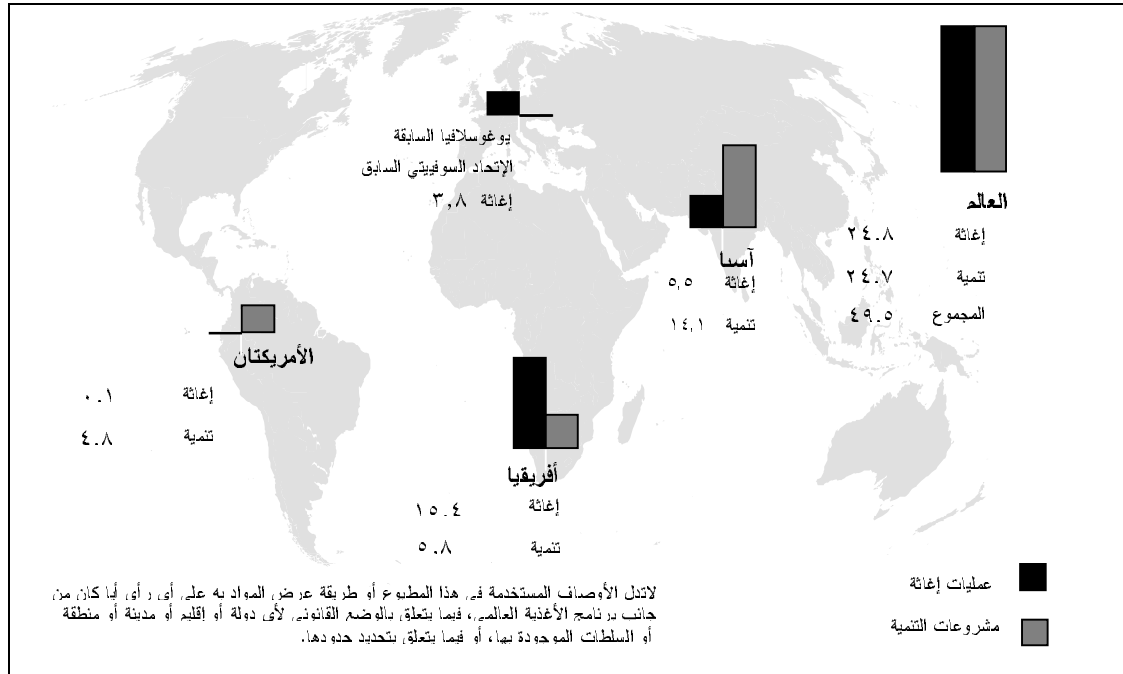
فالسكان الذين يعانون من الجوع بصفة مزمنة لا يمكنهم التخطيط لحياتهم أو السعى الى تحسينها. وعليهم أن يكسوا وقتهم وجهدهم للحصول على الغذاء اللازم لوجبتهم التالية. ولايتوافر الوقت لهؤلاء الناس لإنفاقه فى الحصول على التعليم أو لاكتساب المهارات أو التدريب لتحسين دخلهم وظروف معيشتهم فى المدى البعيد.

ويتحدد دخل الأسرة التى تعاني من الجوع - الى حد بعيد - وفقاً لما تنجز من عمل. ولما كان هؤلاء الجوعى بصفة مزمنة يعانون من الضعف الجسمانى ويتعرضون لأمراض، فإن إنتاجيتهم تكون منخفضة، وبالتالي تنخفض قدرتهم على الكسب. وهكذا يبدأون حلقة مفرغة من الجوع المزمن - فانخفاض الإنتاجية - فانكماش الأجور - ثم الجوع المزمن مرة أخرى.

ويؤدى الجوع الى انتشار الفقر فى المستقبل أيضاً. فعندما يفتقر الأطفال قبل ولادتهم، والأطفال صغار السن الى التغذية الملائمة، فان صحتهم فى المستقبل وقدرتهم على التعلم ومهاراتهم الذهنية وإنتاجيتهم تتعرض كلها لشتى المخاطر. وبذلك ينتقل الجوع والفقر من جيل الى آخر.

الشكل ١

## المستفيدون من معونات البرنامج بحسب الاقليم ونوع المعونة في عام ١٩٩٥ (بالملايين)



- ٥ - ولقد استطاع برنامج الأغذية العالمي، في ظل هذا الوضع المتدهور، أن يصل إلى نحو ٢٥ مليون نسمة من الفقراء والجوعى لتقديم المساعدة لهم وهو العدد نفسه الذي وصل إليه في العام السابق من خلال المشروعات الإنمائية. وكان البرنامج يعتزم تقديم مساعداته لعدد إضافي يبلغ مليوني نسمة، لكن موارده لم تكن كافية للوفاء بأهدافه. وفي عام ١٩٩٥، لم يتوافر لدى البرنامج سوى ٩٥٠,٠٠٠ طن من الأغذية - حيث انخفضت من ١,١ مليون طن في عام ١٩٩٤ - قدم منها البرنامج مساعداته لنحو ٢٠٤ مشروعات في ٨١ بلداً.
- ٦ - ويتلقى المستفيدون مساعدات البرنامج في صورة حصص شتوي، تتحدد وفقاً للظروف. "فالغذاء من أجل التنمية" يقدم عادةً لفترة تتراوح بين ٣٠ و ١٠٠ يوماً، ويوفر فرصاً للعمل في إطار برامج "الغذاء مقابل العمل" خلال "موسم الندرة". وتوفر برامج التغذية المدرسية الوجبات أثناء العام الدراسي لما يقرب من ١٨٠ يوماً. أما الحصص الغذائية التكميلية التي تقدم للأمهات والأطفال فيلزم توزيعها عادة طوال العام. وتمثل الحصص الغذائية التي تقدم من خلال المشروعات الإنمائية التي يعينها البرنامج ما بين ٢٠ و ٢٥ في المائة من الإحتياجات السنوية في المتوسط، أي ما يقرب من ٤٠ كيلوغراماً لكل شخص.
- ٧ - أما الحصص التي يحصل عليها ضحايا الكوارث فهي أكبر حجماً. فقد تلقى ضحايا الكوارث الطبيعية نحو ٥٠ كيلوغراماً، في حين بلغ متوسط الحصص التي حصل عليها اللاجئين والنازحون ٧٠ كيلوغراماً للشخص.
- ٨ - كذلك تلقى ضحايا الكوارث مساعدات من خلال أنشطة الخدمات الثنائية : التي ينفذها البرنامج نيابةً عن الأطراف المتبرعة الثنائية، والتي بلغت نحو ٢٥٠,٠٠٠ طن من المعونة الغذائية. وقد بلغ حجم المعونة الغذائية التي سلمها البرنامج في عام ١٩٩٥ نحو ٢,٨ مليون طن، تشمل المساعدات الثنائية.

## تقديم المساعدة للنساء والأطفال

- ٩ - تمثل النساء والأطفال ما يزيد على ثلثي عدد اللاجئين في العالم، وفي الظروف العادية تتحمل المرأة نصيباً أكبر من المسؤولية لضمان الأمن الغذائي الأسري. ولقد أثبتت التجربة أن وضع الموارد في أيدي النساء عادةً ما تكون له فوائد غذائية أكبر مما لو تركت هذه الأموال في أيدي الرجال. فأشرف النساء على الموارد ويفيد الأسرة بأكملها.
- ١٠ - لهذا السبب تلقت النساء نصيباً متزايداً من المعونة الغذائية للبرنامج في السنوات الأخيرة. وفي عام ١٩٩٥، أشارت التقديرات إلى أن نحو ٦٠ في المائة من المستفيدين من مشروعات تنمية الموارد البشرية التي يدعمها البرنامج كانوا من النساء. وفي مشروعات "الغذاء مقابل العمل"، فإن نصيبهن قد يبلغ نحو ٣٠ في المائة. وهو رقم جدير بالمقارنة مع الأشكال الأخرى من المعونة الإنمائية التي "تستبعد منها" النساء عادةً.
- ١١ - بيد أن هذا ليس سبباً يدعونا إلى التراخي. فبالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي، فقد كان "المؤتمر العالمي الرابع للمرأة" فرصة سانحة لتدعيم جهود البرنامج. وتضمنت الاستعدادات لهذا المؤتمر السعي لإيجاد طرق أفضل لتقليل عدم المساواة بين الجنسين. وأسفر تقييم لقياس عدم المساواة بين الجنسين في عمليات الطوارئء شمل ١١ بلداً، وأعد برنامج دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، دراسة شاملة بطلب من البرنامج استفاد منها في تحسين التخطيط الإجتماعي والتخطيط لتقليل الفوارق بين الجنسين في عمليات الطوارئء. فعلى أساس هذه التحليلات، شارك البرنامج في أعمال مؤتمر بكين بالتزامات محددة يتعين تنفيذها خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠١.

التزامات البرنامج تجاه المرأة  
الثاني  
الإطار

أعلنت المديرية التنفيذية في "المؤتمر العالمي الرابع للمرأة" أن برنامج الأغذية العالمي ملتزم تجاه المرأة بالسعي لتحقيق ما يلي:

- أن يقلل من عدم التوازن بين الجنسين في الحصول على الموارد، في فرص العمل، والتعليم، وتنمية المهارات، من خلال تخصيص الموارد،
- أن توزع أغذية الإغاثة على ربوات الأسر مباشرة، حيثما كان ذلك ممكناً، من خلال مناهج برامج المشاركة،
- أن تتخذ تدابير خاصة لضمان الفرص المتساوية للمشاركة الكاملة للمرأة في هياكل السلطة وصنع القرار بشأن تخطيط الأنشطة التي تدعمها المعونة الغذائية وإدارتها وتنفيذها،
- أن توجه العناية اللازمة للوفاء بالإحتياجات الغذائية الخاصة للمرأة، عند تصميم تدخلات المعونة الغذائية،
- أن تجمع البيانات والمعلومات التفصيلية عن المرأة وتوزع للأخذ بها في عمليات التخطيط والتقييم،
- أن يعمل البرنامج مع المنظمات غير الحكومية بموجب ترتيبات تعاقدية تحدد شروطاً تتعلق بالمساواة بين الجنسين يجب مراعاتها عند التخطيط للمعونة الغذائية وتحديد أهدافها وتوزيعها ورصد مدى الالتزام بذلك.

- ١٢ - وبدأ التنفيذ في هذه الإلتزامات. فأنشأ البرنامج فريق مهمات يتألف من كبار المديرين لتقديم المشورة وأسهمت المكاتب القطرية للبرنامج وجميع أقسام مقره الرئيسي في وضع خطة عمل تتيح للبرنامج الوفاء بالتزاماته. وقد امتد الحوار ليشمل الشركاء التشغيليين كذلك. واتفقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج

على إصدار بيان مشترك لتوضيح كيفية ترجمة هذه الإلتزامات الى عمل على المستوى الميداني. وثمة قضية طرحت للنقاش في "المشاوره المشتركة بين برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية" التي عقدت في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥، تتمثل في البحث عن أفضل الأساليب لتنفيذ السياسة الجديدة للبرنامج لتوزيع ٨٠ في المائة من أذوية الإغاثة الى ربات الأسر مباشرة. وتشمل مذكرات التفاهم الأخيرة التي يجري التفاوض بشأنها مع المنظمات غير الحكومية إشارات عديدة الى اشراك المرأة على جميع المستويات في تخطيط المعونة الغذائية وإدارتها وتوزيعها ورصدها.

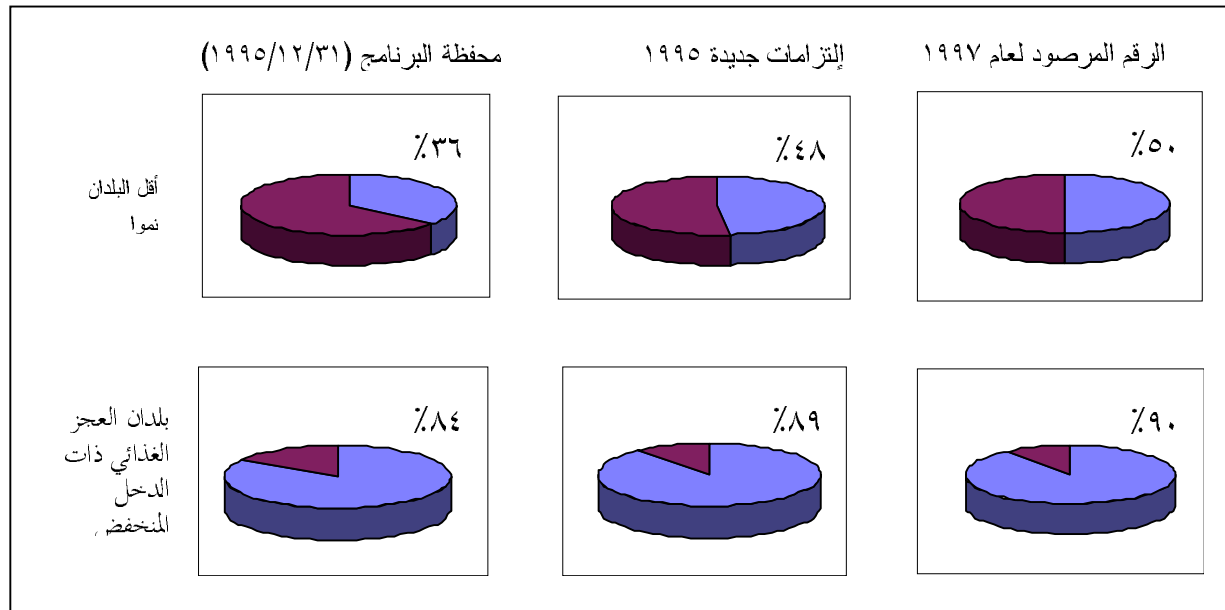
## التركيز على أشد البلدان حاجة

١٣ - قررت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها أنه ينبغي بحلول عام ١٩٩٧، أن يقدم البرنامج ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من مساعداته الى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، على أن يكون ما لا يقل عن ٥٠ في المائة منها لفئة أقل البلدان نمواً. وهناك الكثير الذي يجب عمله، فأقل البلدان نمواً نصيبها حالياً ٣٦ في المائة وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض نصيبها ٨٤ في المائة من مجموع الإلتزامات الإنمائية في عام ١٩٩٥. أما تخصيص معونات الإغاثة فهو أمر آخر، فأقل البلدان نمواً تستأثر وحدها بنسبة ٧٩ في المائة من مجموع الإلتزامات البرنامجية لعمليات الإغاثة.

١٤ - بيد أن القرارات التي اتخذت في عام ١٩٩٥ سوف تجعل البرنامج يخطو بعض الخطوات تجاه تحقيق أهدافه: فقد نالت بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ٨٩ في المائة من الإلتزامات الجديدة، في حين حصلت أقل البلدان نمواً على ٤٨ في المائة. ولما كان البرنامج يواجه ندرة في الموارد المتاحة للتنمية، فإنه قد ألغى تخصيص الموارد في بعض البلدان التي تقترب من تحقيق الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، قدمت حكومة بنشوانا الموارد لتمويل المرحلة الأخيرة من " البرنامج الوطني للتغذية في المدارس الابتدائية"، للتعويض عن بعض السلع التي لا يقدمها البرنامج.

الشكل ٢

### تركز نشاطات البرنامج بحسب مجموعات البلدان



- ١٥ - فمن بين ٨٣ بلداً كان البرنامج قد تعهد بالتزامات إنمائية نحوها، حدد البرنامج ٢٣ بلداً يمكن سحب معونته منها تدريجياً بنهاية عام ١٩٩٩. ويستعد البرنامج لتقديم الدعم الفني لمساعدة الحكومات على تخصيص موارد قطرية للمشروعات التي يعتزم سحب معونته الغذائية منها. ففي البرازيل، على سبيل المثال، بدأ برنامج الغذاء مقابل التنمية" بموارد قطرية أضيفت إليها المعونة الفنية من البرنامج. وسوف تستمر المكاتب القطرية للبرنامج في الإقليم على استعداد لتقديم المشورة في المستقبل، إذا ما طلبتها حكومة البرازيل. وقد عقدت حلقة دراسية إقليمية، للبرنامج في قرطاجنة في أغسطس/آب ١٩٩٥ بدعم من حكومة كولومبيا والمجموعة الأوروبية، تركزت على الدور الذي قد يلعبه البرنامج في اقتسام خبراته وتجاربه مع البلدان التي تنشئ برامج قطرية للمعونة الغذائية.
- ١٦ - وعلى إثر الخطوط التوجيهية التي أصدرتها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، بدأ في عام ١٩٩٥ إنشاء نموذج لتخصيص الموارد القطرية للوفاء بالاحتياجات. وسوف يساعد ذلك البرنامج على تكثيف جهوده على أشد البلدان فقراً، وكذلك على تنفيذ برامج قطرية تستند إلى مؤشرات موضوعية للاحتياجات النسبية في البلدان. ويرتكز هذا النموذج على ثلاثة معايير هي: مستوى الفقر (على أساس دخل الفرد)، والوضع التغذوي (باستخدام معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كمؤشر) والأمن الغذائي (وهو الدليل القياسي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي الأسرى). بيد أنه لا يمكن تطبيق هذا النموذج، أو أي نموذج تخصيص آخر بطريقة آلية أو غير مرنة، وإن كان هذا النموذج سيبني للبرنامج التفريق بين أقل البلدان نمواً أو بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي لا تتمتع بقدر كاف من البرامج، وتلك البلدان التي قد يكون من الملائم تطبيق الخفض التدريجي للموارد التي تخصص لها.

## الإلتزامات ومواطن النقص

- ١٧ - لم يستطع البرنامج أن يقدم سوى ٩٥٠,٠٠٠ طن للمشروعات الإنمائية من مجموع تسليمات البرنامج من المعونة الغذائية في عام ١٩٩٥. وكان المفروض أن يتوافر للبرنامج كمية أكبر تبلغ نحو ١,٤٠٠,٠٠٠ طن للمحافظة على استمرار جميع أنشطة المشروعات الحالية. بيد أنه لمجابهة هذه الندرة في الموارد، اتخذ البرنامج الخطوات التالية:
- (أ) إلغاء تخصيص الموارد لبعض المشروعات التشغيلية،
- (ب) تقييد الزيادات في ميزانية المشروعات التي سبقت الموافقة عليها،
- (ج) عدم مد أجل المشروعات التي ما يتجاوز المدة المقررة لها .
- ١٨ - وقد أسندت الأولوية، عند اتخاذ هذه القرارات، إلى أقل البلدان نمواً وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وكذلك إلى المشروعات التي تميزت بحسن أدائها. وحتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، انخفض رصيد الإلتزامات المستحقة للمشروعات الإنمائية الجارية - من حيث حجمها بالأطنان - إلى ما يقرب من خمس ما كانت عليه منذ العام السابق.
- ١٩ - واقتصرت الإلتزامات الجديدة بمساعدات إنمائية على ١٦ مشروعاً جديداً وزيادتين كبيرتين في ميزانيتي مشروعين. وبلغت قيمة هذه الإلتزامات ٢٤٨ مليون دولار، وحجمها ٩٢٩,٠٠٠ طن من الأغذية.
- ٢٠ - وقد بلغ مجموع الإلتزامات الجديدة لعمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة المزممة ١,١ مليار دولار، وبلغ حجمها ٢,٣ مليون طن من السلع الغذائية. خصصت نسبة ٨٨ في المائة من هذه الموارد - من حيث قيمتها - لضحايا الكوارث - التي هي من صنع الإنسان. وكانت الاستجابة للنداءات لتقديم مساعدات الإغاثة، سخية بوجه عام على الرغم من أن المساهمات قد غطت ما يقل عن ٥٠ في المائة عن الإحتياجات في عمليتين رئيسيتين هما: تقديم المساعدات لضحايا الكوارث التي هي من صنع الإنسان في العراق وفي ليبيريا. وفي عام ١٩٩٥، بلغ مجموع التسليمات لعمليات الإغاثة التي يدعمها البرنامج ١,٦ مليون طن.

٢١ - وبلغ مجموع الإلتزامات الجديدة في عام ١٩٩٥، ٣،٢ مليون طن قيمتها تزيد على ١،٣ مليون دولار. وكالعادة، فأرقام هذه الإلتزامات الجديدة تزيد عن أرقام التسليمات والموارد الفعلية التي تلقاها البرنامج في العام السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء مجموعة من العناصر: كالمبالغ المرحلة من عام لآخر، والفاصل الزمني بين الإلتزامات والتسليمات الذي عادة ما يكون أقصر بالنسبة لعمليات الإغاثة، وأطول بالنسبة للمشروعات الإنمائية، وإن هذه الإلتزامات تمثل الحد الأقصى للاتفاق بشرط توافر الموارد. وعلاوة على ذلك، فإن الإحتياجات الغذائية لعمليات الإغاثة والمشروعات الإنمائية يعاد تقديرها وتخصيصها بانتظام، إذا طرأت ضرورة لذلك في ضوء الظروف المتغيرة.

## محفظة البرنامج

- ٢٢ - في نهاية عام ١٩٩٥، كانت محفظة البرنامج لجميع الأنشطة الجارية في جميع أنحاء العالم تتألف من ٢٠٤ مشروعات من المشروعات الإنمائية، تبلغ قيمتها ٢،٢٨ مليار دولار، و ٨٩ عملية من عمليات الإغاثة، تبلغ قيمتها ١،٧٧ مليار دولار. أما مجموع قيمة الإلتزامات فبلغت ما يزيد على أربعة مليارات دولار.
- ٢٣ - ولقد ظلت محفظة البرنامج للمشروعات الإنمائية تتدهور باستمرار منذ أواخر الثمانينات، عندما بلغت ما يزيد على ٣،٥ مليار دولار، وهو مستوى يزيد بنسبة ٥٠ في المائة عما هو عليه الآن. وعلى العكس من ذلك فقد طرأت زيادة تبلغ خمسة أضعاف في محفظة البرنامج لعمليات الإغاثة منذ ذلك الحين.
- ٢٤ - ولقد خصص النصيب الأكبر من محفظة البرنامج لأفريقيا (٥٦ في المائة)، تتبعها آسيا (٢٨ في المائة)، والأمريكتان (١٢ في المائة)، وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق (٤ في المائة). ومقارنة عناصر محفظة البرنامج بالنسبة للأقاليم الجغرافية تتباين تبايناً كبيراً. فقد خصص أكبر نصيب للمساعدات الإنمائية في الأمريكتين (٩٩ في المائة)، في حين استحوذت الموارد الإنمائية في آسيا على ٨٠ في المائة. وقد تألفت محفظة البرنامج لأفريقيا من ٦٠ في المائة لعمليات الإغاثة، وفي أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق استحوذت الإغاثة على نسبة ١٠٠ في المائة.

	العالم	(%)	أقل البلدان نمواً	(%)	بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	(%)
التنمية الزراعية والريفية	١ ٣١٣	٥٨	٣٩٦	٤٩	١ ١٥٨	٦٠
تنمية الأراضي وتحسينها	٥٤٩	٢٤	١٦٨	٢١	٤٧٤	٢٥
الغابات	٣٣٤	١٥	٥٢	٦	٣١٢	١٦
البنية الأساسية للمجتمعات المحلية	٢٣٩	١١	١٢٣	١٥	٢٢١	١١
أنشطة أخرى	١٩١	٨	٥٣	٧	١٥١	٨
تنمية الموارد البشرية	٩٦٨	٤٢	٤١٨	٥١	٧٥٩	٤٠
المجموعات الضعيفة	٣٣٩	١٥	١٩٣	٢٤	٢٧٥	١٤
التعليم الابتدائي	٤٧٢	٢٠	٦٨	٨	٣٥٤	١٩
أنشطة أخرى	١٥٧	٧	١٥٧	١٩	١٣٠	٧
مجموع الأنشطة الإنمائية	١ ٢٨١	١٠٠	٨١٤	١٠٠	١ ٩١٧	١٠٠
الكوارث الطبيعية	٣١٢	١٨	١٣٣	١٧	٢٩٧	١٩
الكوارث الطبيعية المفاجئة	٢٨	٢	١٥	١	١٧	١
الجفاف وفشل المحاصيل	٢٨٤	١٦	٢١٨	١٦	٢٨٠	١٨
الكوارث التي هي من صنع الانسان	١ ٤٦٢	٨٢	١ ١٦٦	٨٣	١ ٢٨٩	٨١
عمليات اللاجئين	٤٤١	٢٥	٤٦٧	٣٣	٥٢٨	٣٣
عمليات النازحين	١ ٠٢١	٢٧	٦٩٩	٥٠	٧٦١	٤٨

الجدول ١  
محفظة أنشطة  
البرنامج في  
جميع أنحاء  
العالم  
(قيمة الإلتزامات  
حتى ١٩٩٥/١٢/٣١  
(بملايين الدولارات)

١٠٠	١٥٨٦	١٠٠	١٣٩٩	١٠٠	١٧٧٤	مجموع عمليات الإغاثة
	٣٥٠٣		٢٢١٣		٤٠٥٥	مجموع مساعدات البرنامج



# جغرافية الجوع واستجابة البرنامج

٢٥ - لا يوجد على ظهر الأرض مكان لديه حصانة من الجوع، كما أبرزت ذلك المآسى التي وقعت مؤخراً في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. بيد أن الجوع يؤثر في السكان في بعض الأماكن أكثر مما يفعل في غيرها.

## أفريقيا

٢٦ - يمثل إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر المناطق مدعاة للقلق، إذ أنه يتميز بانخفاض في نصيب الفرد من الإنتاج المحلي، وارتفاع معدلات الإنجاب، وتؤدي فيه الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة الى نزوح أعداد غفيرة من السكان. ويضم هذا الإقليم ما يزيد على ٢١٥ مليون نسمة (أى حوالي ٤٣ في المائة) من سكان القارة ممن يعانون من نقص التغذية المزمن، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد الى ما يتجاوز ٣١٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠.

٢٧ - لقد قدم برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٩٥ مساعداته لنحو ٢١ مليون مواطناً أفريقياً. ووصلت أغذية الإغاثة من البرنامج الى ما يزيد على ١٥ مليون نسمة من ضحايا الكوارث في ٢٨ بلداً، في حين تلقى ٦ ملايين نسمة من السكان الذين يعانون من الجوع المزمن أغذية من خلال ٩١ مشروعاً إيمانياً يقدم البرنامج لها مساعداته في ٤١ بلداً. وقد بلغ حجم جميع هذه المساعدات ١,٤ مليون طن من الكميات المسلمة من الأغذية.

الحصة (في المائة)	بملايين الدولارات	
٤٨	٤٣٠	التنمية الزراعية والريفية
١٨	١٦٢	تنمية الأراضي وتحسينها
٩	٨٥	الغابات
١١	٩٥	تنمية مرافق المجتمع المحلي
١٠	٨٨	أنشطة أخرى
٥٢	٤٧٢	تنمية الموارد البشرية
١١	٩٨	المجموعات الضعيفة
٣٣	٣٠١	التعليم الإبتدائي
٨	٧٣	أنشطة أخرى
١٠٠	٩٠٢	مجموع الأنشطة الإنمائية
٢٢	٢٩٥	الكوارث الطبيعية
١	١١	الكوارث الطبيعية المفاجئة
٢١	٢٨٤	الجفاف وفشل المحاصيل
٧٨	١٠٧٦	الكوارث التي هي من صنع الانسان
٢٧	٣٧١	عمليات اللاجئين
٥١	٧٠٥	عمليات النازحين
١٠٠	١٣٧١	مجموع عمليات الإغاثة
	٢٢٧٣	مجموع مساعدات البرنامج

الجدول ٢

محفظة أنشطة البرنامج في  
أفريقيا  
(قيمة الإلتزامات حتى  
١٩٩٥/١٢/٣١)

٢٨- وقد استمر تقديم الدعم لضحايا الصراع المدني من خلال العملية الإقليمية رواندا/بوروندى، والعملية الإقليمية لبييريا/سيراليون والعمليات التي نفذت في الصومال وفي جنوب السودان واثيوبيا وكينيا وأوغندا. ولقد أتاح استقرار الوضع السياسى التحول من الإغاثة الى أنشطة البناء وإعادة التعمير فى كل من أنغولا وغانا ورواندا وبوروندى وموزمبيق، وكذلك عمليات إعادة الإعادة الى الوطن من بنين، وبوركينا فاسو، وجيبوتى، وإريتريا، وغانا، وموريتانيا، والسودان. وقد برزت الحاجة الى المعونة الغذائية المتعلقة بأحوال الجفاف فى أفريقيا الجنوبية، واستمرت فى أثيوبيا. أما عمليات الإغاثة التى تجرى فى جمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو، والسنغال، وتوغو، فيجرى إنهاؤها تدريجياً.

٢٩- ومن الأفضل أن تستثمر هذه الموارد فى ضمان استمرار الأمن الغذائى بدلاً من استخدامها فى أغراض الإغاثة. ولسوف يكون من الأفضل كثيراً استثمارها الآن للحيلولة دون وقوع الازمات المقبلة بدلاً من استغلالها فى استكمال آليات الاستجابة لحالات الطوارئ الجديدة حالياً. بيد أن المسؤولية الأولى للحيلولة دون وقوع حالات الطوارئ أو الاستجابة لها، تقع على عاتق الحكومات الوطنية نفسها. إذ يقتضى منع وقوع الكوارث اتخاذ مبادرات لا تدعم النمو الإقتصادى المستمر فحسب، بل تدعم كذلك الإدارة المستقرة التى لاتقوم على التمييز وتحرص على إشراك الفقراء فى جميع جوانب عملية التنمية.

## تخفيض تكاليف اللوجستيات

الثالث

الإطار

بلغ متوسط تسليمات الأغذية لما يقرب من ثلاثة ملايين لاجئ ونازح فى إقليم البحيرات العظمى فى شرق أفريقيا ما يزيد على ٤٥,٠٠٠ طن شهرياً طوال العام. وقد استخدم كل من مينائى دار السلام وممباسا وممراتهما للحد من التكاليف ولضمان أن تتوافر طاقات كافية للنقل والمناولة فى جميع الأوقات.

فى أبريل/نيسان، عندما لجأت حكومة رواندا الى إغلاق حدود البلاد أمام شحنات الإغاثة المتجهة الى زائير، أصبحت طرق العبور التقليدية الى جوما وبوكافو وكأنها قد أقفلت فجأة. وكان من الضرورى اتخاذ اجراءات عاجلة لايجاد حلول بديلة - كتحسين سبل الوصول الى الطريق الذى يربط بين أوغندا ومنطقة جوما من خلال أشاشا، وادخال تحسينات فى مرافق ميناء دار السلام، وتدعيم شبكة النقل الإقليمية وتنمية السكك الحديدية، وانشاء تسهيلات لعبور السلع فى مقر السكك الحديدية فى ايساكا بوسط تنزانيا.

ونتيجة لهذه التحسينات العملية والتفاوض حول أسعار النقل مع المؤسسات التجارية الحكومية، أمكن تخفيض سعر النقل البرى والتخزين والمناولة من ٢٣٥ دولاراً للطن الى ١٩٠ دولاراً للطن. وإذا ما وضعنا هذا الخفض فى التكاليف فى الاعتبار، فى ضوء احتياجات البرنامج فى عام ١٩٩٦ والذى تبلغ نحو ٥٠٠,٠٠٠ طن متري، فان صافى الوفورات فى الموارد المخصصة لعام ١٩٩٦ وحده ستكون فى حدود مبلغ ٢٠ مليون دولار.

## آسيا

٣٠- يضم إقليم آسيا أضخم عدد من السكان الجوعى. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان التى تتلقى معونة البرنامج قد حققت معدلات مرتفعة نسبياً من إنتاج الأغذية والنمو الإقتصادى، فمزال ملايين السكان الذين يعيشون فى المناطق النائية ذات الإمكانيات الضعيفة، والمجموعات الحضرية المحرومة والنساء الفقيرات فى المناطق الريفية، بحاجة الى المعونة الغذائية. ويوجد فى هذا الإقليم ما يربو على ٥٠٠,٠٠٠ مليون نسمة، أو ١٨ فى المائة من السكان، يعيشون على الحد الأدنى من الغذاء فى جنوب آسيا وشرقها.

الجدول ٣  
محفظة أنشطة البرنامج  
في آسيا  
(قيمة الإلتزامات حتى  
١٩٩٥/١٢/٣١)

الحصة (في المائة)	بملايين الدولارات	
٧٤	٦٧١	التنمية الزراعية والريفية
٣٨	٣٤٤	تنمية الأراضي وتحسينها
٢٧	٢٤١	الغابات
٦	٥٥	البنية الأساسية للمجتمعات المحلية
٣	٣١	أنشطة أخرى
٢٦	٢٣٠	تنمية الموارد البشرية
١٤	١٢٧	المجموعات الضعيفة
٥	٤٢	التعليم الابتدائي
٧	٦١	أنشطة أخرى
١٠٠	٩٠١	مجموع الأنشطة الإنمائية
٧	١٥	الكوارث الطبيعية
٧	١٥	الكوارث الطبيعية المفاجئة
صفر	صفر	الجفاف وفشل المحاصيل
٩٣	٢١٤	الكوارث التي هي من صنع الإنسان
٢٢	٥٠	عمليات اللاجئين
٧١	١٦٤	عمليات النازحين
١٠٠	٢٢٩	مجموع عمليات الإغاثة
	١١٣٠	مجموع مساعدات البرنامج

- ٣١ - وفي بلدان مثل أفغانستان والعراق، لا يزال السكان يعانون من نتائج الكوارث التي هي من صنع الإنسان. فإلى جانب تقديم أغذية الإغاثة العاجلة، يتمثل التحدي في تمهيد السبيل أمام إعادة البناء والتنمية على المدى البعيد. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، يظل توزيع الأغذية بالمجان لأغراض الإغاثة في حدود الحد الأدنى اللازم للمحافظة على شبكة الأمان لأكثر المجموعات ضعفا ممن يعيشون في وضع متغير باستمرار. وفي الوقت ذاته، فإن مدخلات الأغذية تستخدم على نحو متزايد في المناطق التي تتمتع باستقرار نسبي، وفي دعم الأنشطة التي تهدف إلى إعادة التعمير وإعادة البناء على المستوى المحلي.
- ٣٢ - وقد استطاع برنامج الأغذية العالمي أن يقدم مساعداته لما يربو على ١٩ مليون نسمة في آسيا، وإن كان هذا لا يمثل سوى نحو ٤ في المائة من السكان الجوعى. ولقد شارك نحو ١٤ مليون نسمة في ٥٨ مشروعاً إنمائياً يدعمها البرنامج في ١٦ بلداً. وبلغ مجموع تسليمات المعونة الغذائية التي قدمها البرنامج لآسيا ما يربو على ٩٠٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٩٥. وتستأثر مشروعات "الغذاء مقابل العمل"، التي مازالت تغلب عليها مشروعات تنمية الأراضي والغابات، بنسبة ٧٤ في المائة من المعونة الغذائية للبرنامج المخصصة للتنمية، وهو ما يتجاوز بكثير النسبة التي سجلتها الأقاليم الأخرى.
- ٣٣ - ووصلت أغذية الإغاثة التي قدمها البرنامج إلى خمسة ملايين نسمة آخرين. كما قدمت المعونات الغذائية الطارئة لأول مرة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. كذلك قدمت المعونة الغذائية لإعادة التعمير في كمبوديا وإعادة إدماج اللاجئين في ميانمار. وللإغاثة وإعادة اللاجئين والعائدين إلى وطنهم في بنغلاديش، وللإغاثة للاجئين في نيبال وفيتنام، وسلمت المعونة للنازحين في سرى لانكا ولضحايا الفيضانات في لاوس. واستمر تقديم الدعم إلى المجموعات الضعيفة في العراق، وإلى اللاجئين في اليمن، وعمليات الإغاثة وإعادة التعمير وجهود إعادة الإدماج في أفغانستان والعراق وباكستان.

## الأمريكتان

- ٣٤ - زادت معدلات الجوع والفقير في كثير من أنحاء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال حقبة الإصلاحات الهيكلية في الثمانينات. ولقد زاد عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن في هذا الإقليم من ٤٦ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ الى ما يربو على ٦٠ مليون نسمة في أوائل التسعينات، أي ما يعادل نسبة ١٤ في المائة من السكان.
- ٣٥ - إن مواجهة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في بلدان أمريكا اللاتينية، على وجه خاص تكمن في مشكلة تحديد الأسر الفقيرة. فإن توافر الأغذية بوجه عام في معظم أنحاء الإقليم، لا يمثل مشكلة. فلقد أمكن القضاء في الأمريكيتين على المجاعات وأزمات الجوع التي ماتزال تقاسى منها أقاليم أخرى في العالم ومع ذلك فإن توافر الأغذية على نحو مرضٍ لا يحول دون وجود جيوب من الفقر والجوع في الإقليم.

الحصّة بملايين الدولارات (في المائة)	٢١٣	٤٥
التنمية الزراعية والريفية	٢١٣	٤٥
تنمية الاراضي وتحسينها	٤٣	٩
الغابات	٧	٢
البنية الأساسية للمجتمعات المحلية	٩٠	١٩
أنشطة أخرى	٧٣	١٥
تنمية الموارد البشرية	٢٦٥	٥٥
المجموعات الضعيفة	١١٢	٢٣
التعليم الابتدائي	١٣٠	٢٧
أنشطة أخرى	٢٣	٥
مجموع الأنشطة الإنمائية	٤٧٨	١٠٠
الكوارث الطبيعية	٢	٢٩
الكوارث الطبيعية المفاجئة	٢	٢٩
الجفاف وفشل المحاصيل	صفر	صفر
الكوارث التي هي من صنع الإنسان	٥	٧١
عمليات اللاجئين	٤	٥٧
عمليات النازحين	١	١٤
مجموع عمليات الإغاثة	٧	١٠٠
مجموع مساعدات البرنامج	٤٨٥	

- ٣٦ - وخلال عام ١٩٩٥، قدم البرنامج مساعداته لما يربو على خمسة ملايين نسمة من الفقراء والجوعى في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد سلمت كميات تزيد على ٢٠٠,٠٠٠ طن من المعونة الغذائية، أي نحو ٩٥ في المائة، خصصت لنحو ٥٥ مشروعاً إنمائياً في ٢٤ بلداً. وكان تركيز عمل البرنامج في الإقليم على تنمية المجتمع المحلي من خلال برامج "الغذاء مقابل العمل"، وتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم الابتدائي وبرامج رعاية صحة وتغذية الأمومة والطفولة.
- ٣٧ - وماتزال المعونة الغذائية تقدم للعائدين وللمجموعات الضعيفة في هاييتي، في حين ينهي البرنامج مساعداته تدريجياً في المكسيك، حيث أمكن إعادة اللاجئين الى وطنهم أو توظيفهم.

## يوغوسلافيا السابقة وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق

- ٣٨ - تلقى مساعدات البرنامج في هذا الإقليم، في عام ١٩٩٥، ما يقرب من أربعة ملايين من السكان الذين يعانون من الفقر والجوع. وقد وزع ما مجموعه ٢٤٠,٠٠٠ طن على اللاجئين والنازحين والمجموعات الضعيفة الأخرى التي ليست لها مصادر للدخل، أو أنها ليست قادرة على إنتاج الأغذية التي تلزمها، أو الحصول عليها بأى شكل كان.
- ٣٩ - وقد اقتصرحت محافظة نشاطات البرنامج في رابطة الدول المستقلة ويوغوسلافيا السابقة على ٦ عمليات جارية لتقديم أغذية الإغاثة للاجئين والنازحين بالتزامات يبلغ مجموع قيمتها ١٦٨ مليون دولار.
- ٤٠ - ففي أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، قدمت أغذية الإغاثة لضحايا الصراع العرقي والإنهيار الإقتصادي في يوغوسلافيا السابقة وأرمينيا وأذربيجان وطاجيكستان وجورجيا والاتحاد الروسي (إقليم الشيشان). وقد أتاح توقيع اتفاق سلام في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، الفرصة لإعادة توجيه برنامج الإغاثة إلى يوغوسلافيا السابقة من أجل إعادة التعمير والتوطين. ومع ذلك، فإنه في ظل غياب شبكة اجتماعية عاملة للأمان، سيستمر تقديم المساعدات اللازمة لضمان إمدادات الأغذية الأساسية لأكثر المجموعات ضعفاً.
- ٤١ - ففي القوقاز وآسيا الوسطى، ظل البرنامج والمنظمات غير الحكومية تستخدم أغذية الإغاثة في دعم أشد المجموعات فقراً بعد انهيار الاقتصاديات ونظم الضمان الإجتماعي. ففي إطار عمليات الطوارئ، قدم البرنامج معونته الغذائية أيضاً لدعم إصلاح البنيات الأساسية التي أهملت أو دمرتها الحرب، ومشروعات صيانة الموارد الطبيعية، حيث قطعت الغابات بلا تمييز، وفي شكل حوافز غذائية لموظفي الدولة الذين لا يمكن الإستغناء عن خدماتهم، كالموظفين الصحيين والمعلمين.

### التنمية من خلال أعمال الإغاثة : استثمارات النقل في القوقاز

الإطار الرابع

استطاعت الوحدة الاستشارية للوجستيات التابعة للبرنامج في القوقاز، والتي سهلت في عام ١٩٩٥، نقل ما يزيد على ١,٢ مليون طن من المعونة الغذائية الثنائية ومتعددة الأطراف، إدخال العديد من التحسينات الأساسية على شبكة البنيات الأساسية في القوقاز. وتعتبر هذه الاستثمارات، التي تهدف إلى القضاء على الاختناقات في عمليات النقل وإرساء أساس سليم لأنشطة إعادة البناء والتنمية، نموذجاً مثالياً لاستخدام البرنامج لتدعيم الصلات بين الإغاثة والتنمية.

فقد استثمر ما يقرب من ٥ ملايين دولار في إنشاء محطة احتياطية لتوليد الطاقة في ميناء بوطي، وتوفير أسطول من قاطرات السكك الحديدية التي تعمل بالديزل لجورجيا، وأنشاء شبكة اتصالات للسكك الحديدية في غرب جورجيا، وتوفير المواد اللازمة لإصلاح قاطرات السكك الحديدية وقضبانها.

وثمة تدخل آخر على جانب من الأهمية هو بناء جسر جديد على نهر ناتانبي ليحل محل جسر السكك الحديدية الذي انهار في عام ١٩٩٤، فقطع بذلك وسيلة الاتصال الوحيدة المتاحة لخدمة إقليم القوقاز. بيد أن هذه الاستثمارات تجاوزت حركة الانتقال بالسكك الحديدية في ذلك الإقليم. ولما كانت هذه الأعمال قد أنجزت من خلال مساهمات عينيه ونقدية قدمها البرنامج وحكومات جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، فإنها تمثل علامة بارزة للتعاون الاقليمي وبناء الثقة في الاقليم.

# فعالية عمليات البرنامج

## منهاج التركيز على السكان

- ٤٢ - لأن الأمن الغذائي هدفه الناس فإن المعونة الغذائية تتركز على من هم في أمس الحاجة إليها، وتشارك المستفيدين منها في صنع القرار، وتستجيب مباشرة لإزالة جوعهم، وتتركهم وقد تسلحوا بمهارات وإمكانات يمكن أن تساعدهم على تحسين أمنهم الغذائي في المدى البعيد.
- ٤٣ - ولقد شهد عام ١٩٩٥، اتخاذ خطوات عديدة لتنفيذ منهاج لزيادة التركيز على السكان. وفي بعض الأحيان اقتضى هذا المنهاج تطبيق إعادة تصميم إستراتيجيات التنفيذ لتحسين توجيه الموارد الإنمائية إلى أشد السكان فقراً. ففي تونس، على سبيل المثال، أعيدت صياغة مشروع يعينه البرنامج لتغذية تلاميذ المدارس الابتدائية ليركز على أكثر المناطق فقراً في عدد من الولايات الريفية المختارة بدلاً من أن يغطي جميع أرجاء البلاد.
- ٤٤ - وهدفت مبادرات أخرى إلى تدعيم مشاركة السكان في تصميم وتنفيذ المشروعات التي تؤثر على حياتهم. فعلى سبيل المثال، في مشروع للتغذية في السنغال تمت الموافقة عليه مؤخراً، سيصبح المجتمع المحلي نفسه مسؤولاً عن إدارة المشروع، بموجب تفويض للسلطة لمراكز التغذية في المجتمعات المحلية. وفي أثيوبيا، فقد أدمج أسلوب المشاركة في الإستراتيجية العامة لمشروع للتنمية والاحياء الريفي يعينه البرنامج، وأصبح السكان الريفيون يشاركون في إطاره مشاركة كاملة في تحديد وتنفيذ وتقييم الأنشطة التي تجرى في الأراضي التي يزرعونها.

**الاستماع إلى المستفيدين**  
الخامس

الإطار

ظل البرنامج منذ سنوات عديدة، يدرس الوسائل الكفيلة لضمان أن يكون للرجال والنساء في المناطق الريفية صوت مسموع في تخطيط وتقييم الأنشطة التي تؤثر عليهم تنفيذها. ويستخدم كثير من المكاتب القطرية الآن أساليب جمع البيانات "الموجه نحو السكان" بمشاركة للحصول على المعلومات من ملاحظات المستفيدين بسرعة وبتكلفة منخفضة نسبياً.

وفي مشروع دكا الذي يعينه البرنامج، على سبيل المثال، أصبحت هذه الأساليب جزءاً لا ينفصل عن العمليات في ذلك البلد. وفي عام ١٩٩٥، نفذت عدة "تمارين للتعليم بالمشاركة". وتركزت إحدى هذه الممارسات على المستفيدين في جانب بناء الطرق من مشروع ضخم للغذاء مقابل العمل. وقد تولت هذه الدراسة، التي أطلق عليها المشتركون اسم "الطريق الذي زاد من فرصنا" جمع معلومات متعمقة تتعلق بتأثيرات المشروع على حركة انتقال العمال، وفرص العمل، والانتاج الزراعي والمشاريع التجارية الصغيرة الجديدة التي قامت، والتغييرات التي تؤثر مباشرة على النساء. وقد استخدم مديرو المشروع هذه المعلومات في تحسين توجيه المشروع وتنفيذه.

- ٤٥ - ويسهم التعليم، ولاسيما التعليم الأساسي، إسهاماً كبيراً في تحسين معيشة السكان. ويمكن أن تعالج التغذية المدرسية الجوع قصير الأجل الذي يصيب الملايين من تلاميذ المدارس الابتدائية ويحد من قدرتهم على التعلم. وعندما توجه التغذية المدرسية بعناية لتخدم مصالح أكثر هؤلاء التلاميذ حرماناً، يمكنها أن تصبح عنصراً

رئيسياً في تقريب التفاوت في الالتحاق بالمدارس والانتظام في الحضور بين الفئات المختلفة من حيث الدخل أو الإقليم أو الفوارق بين الجنسين. وكثيراً ما تكون المجموعات الريفية المنعزلة، لاسيما من أبناء البدو، عاجزة عن الحضور إلى المدرسة ما لم تقدم لهم وجبات منتظمة. كذلك يعالج البرنامج الفارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي. إذ غالباً ما تمثل الوجبات المدرسية حافزاً مشجعاً للآباء على إلحاق بناتهم بالمدارس والحرص على استمرارهن فيها.

٤٦ - وفي عام ١٩٩٥، أكمل البرنامج، بالتعاون مع منظمة اليونسكو، مسحا شاملاً لقياس المعارف والخبرات المكتسبة من استخدام المعونة الغذائية لدعم التعليم. وقد حلل هذا المسح الصلات التي تربط المعونة الغذائية والتلاميذ الفقراء والتعليم الأساسي، وحدد الوسائل التي يمكن بها زيادة فوائد التغذية المدرسية إلى أقصى حد ممكن، بتعديل أوقات تقديم الوجبات المدرسية وطرق تكوينها، في حالات معينة كتوفير التدابير التكميلية لمعالجة مواطن النقص في العناصر الغذائية الدقيقة والاصابة بالنزلات المعوية. وعلى أساس هذا المسح، تم إعداد خطوط توجيهية عملية جديدة لمشروعات التغذية المدرسية لمساعدة البرنامج على تحقيق أفضل أثر لمعونه الغذائية على التلاميذ الجوعى والفقراء.

## البرمجة القطرية

٤٧ - تواجه كل أمة مجموعة من التحديات الإنمائية والإنسانية الخاصة بها. لذلك يتعين أن تدمج معونات البرنامج في الإستراتيجيات القطرية وأن تتسق مع غيرها من البرامج التي تهدف إلى دعم أشد المجموعات المستفيدة فقراً. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، وافقت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها على اقتراح للبرنامج بأن يقوم بذلك الدمج من خلال "منهاج البرمجة القطرية". ويتفق هذا المنهاج تماماً مع الآليات القائمة للتنسيق على مستوى البلد المتلقى، ولاسيما آلية "مذكرات الإستراتيجيات القطرية" إن كانت هناك، أو اختارت الحكومة ذلك، ودور المنسق المقيم للأمم المتحدة في الأنشطة التشغيلية لعملية التنمية.

٤٨ - وسوف يوضح إعداد "ملاحق الاستراتيجية القطرية"، وهو الخطوة الأولى في دورة البرمجة القطرية، المضمون والمقصود لاشتراك البرنامج في العملية القطرية. والخطوة التالية هي إعداد "وثيقة البرمجة القطرية"، التي ستضمن اقتراحاً للمجلس التنفيذي بمجموعة متكاملة من النشاطات ترمي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في "ملاحق الاستراتيجية القطرية". وسوف يعد استعراض في منتصف المدة، ثم تقييم في نهايتها، كما قد تعد تقارير خاصة للتقييم - إذا لزم الأمر - مما يكفل الحصول على معلومات مرتدة على نحو منتظم إلى المجلس التنفيذي للبرنامج بشأن سير العمل في تنفيذ كل "برنامج قطري" على حدة.

٤٩ - وعند إعداد مخططات الاستراتيجية القطرية، ستتولى المكاتب القطرية إجراء حوار واسع مع الحكومة ومع مجموعة كبيرة من المهتمين بالأمر، من بينهم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المتبرعة الثنائية.

## الإستعداد لمجابهة حالات الطوارئ والإستجابة لها

٥٠ - تتوقف الفعالية في حالات الكوارث والطوارئ على مدى الإستعداد لمجابهتها والقدرة على الإستجابة لها. وفي عام ١٩٩٥، أعد برنامج الأغذية العالمي قائمة طويلة بالتدابير العملية التي يلزم اتخاذها لتعزيز الإستعداد وتعزيز قدرته على الإستجابة بفعالية في تلك الحالات وهذه التدابير هي:

- (أ) أضيفت ثلاث وحدات ميدانية لوضع خرائط لتقدير هشاشة الأوضاع - في كل من ملاوي وزامبيا واثيوبيا - إلى وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع الخرائط لها في المقر الرئيسي للبرنامج في روما. وقد اتخذت الاستعدادات لإنشاء وحدات مماثلة في كل من تنزانيا ومدغشقر والسنغال في بداية عام ١٩٩٦.

- (ب) أنشئت خلية لرسم الخرائط لوضع خرائط "حقيقية" تبين عليها التسهيلات اللوجستية للبرنامج وعمليات تسليم الأغذية الجارية.
- (ج) ستكمل تقييم قدرات اللوجستيات المتوافرة في أفريقيا الجنوبية وإيران وميناء توركمناشي، ومولدوفيا ورومانيا وزائير، ومنطقة السهل الأفريقي وسرى لانكا، وجنوب روسيا.
- (د) أوفدت عدة بعثات للتخطيط الطارئ على أساس الاحتمالات للميدان، كما أعدت خطط لإقليم رواندا وسرى لانكا وأوروبا الشرقية وألبانيا ومقدونيا ويوغوسلافيا السابقة.
- (هـ) كما استخدمت المخزونات الاستراتيجية من الأغذية والمعدات الموجودة في مستودعات إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة في كل من بيزا، بايطاليا، ويقاعدة اللوجستيات للأمم المتحدة في برنديزي، بايطاليا، لدعم الأنشطة الجارية في سيراليون.

## الإطار

## تحسين الاستعداد اللوجستي

### السادس

تتلخص مهمة "فريق التدخل اللوجستي المعزز في حالات الطوارئ" في تحسين كفاءة تسليم الأغذية في عمليات الطوارئ. ويسعى هذا الفريق إلى إنجاز مهمته بإجراء تقييم للطاقت اللوجستية في المناطق المعرضة للمخاطر المحتملة، فينتولى وضع خطط طوارئ للاحتتمالات الممكنة، ويشجع بشدة استعمال الإمكانات العسكرية وإمكانات الدفاع المدني، ويضع ترتيبات استعداد احتياطية ومجموعات خدمية متكاملة ودمجها في الأنظمة الجديدة للاتصالات لتيسير إدارة اللوجستيات.

وعلى الرغم من أن هذا الفرق لم تنشأ إلا في يونيو/حزيران ١٩٩٥، فقد تولت إعداد دراسات للتخطيط على أساس الاحتمالات، كما طورت العديد من الخدمات المتكاملة، وتولت انشاء آليات للاتصال تابعة لحلف شمال الأطلنطي في يوغوسلافيا السابقة، كما تمكنت من تقديم المؤازرة لعمليات اللوجستيات الخاصة في عمليات رواندا والقوقاز، وإنشاء مخزونات استراتيجية وإدارتها في كل من بيزا ونيروبي، وتطبيق أساليب "الإستعداد التام" من الموظفين والمعدات للتدخل في عمليات طارئة عديدة.

- (و) تم تعزيز "فرق الاستجابة العاجلة" التابعة للبرنامج، والتي تستطيع في حدود ٧٢ ساعة أن تنشئ برامج طارئة للمعونة الغذائية في الميدان، وعلى سبيل المثال، فقد أرسل فريق من "فرق الإستجابة العاجلة" لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.
- (ز) عقد البرنامج ترتيبات مستمرة مع الهيئة السويسرية للإغاثة من الكوارث ومجلس اللاجئين الدانمركي، لاتاحة الفرصة لتجميع خبراء الإغاثة ومعداتنا، وقد استخدمت هذه الترتيبات بالفعل في عمليات الطوارئ التي نفذها البرنامج في إقليم البحيرات العظمى وسيراليون .

## التنمية والإغاثة

٥١ - يتمثل الهدف الأول للمساعدات الإنسانية في العمل على تخفيف المعاناة.

٥٢ - بيد أن برنامج الأغذية العالمي، حيثما استطاع، يعمل بانتظام على تدعيم الروابط بين الإغاثة والتنمية. ويستخدم البرنامج، في أقرب فرصة سانحة، مساعدات الإغاثة في الإعداد للمستقبل. ومن أمثلة ذلك، في عام ١٩٩٥، استخدمت المعونة الغذائية لدعم النشاطات التالية :

- (أ) برامج توفير البذور والأدوات الزراعية في كل من أنغولا ورواندا والسودان وبورندي،



- (ب) إعادة التوطين وإعادة اللاجئين الى أوطانهم وإدماج اللاجئين والنازحين في كل من أنغولا وكمبوديا وموزمبيق وميانمار وزامبيا وأوغندا،
- (ج) تسريح الجنود في كل من أنغولا وموزمبيق،
- (د) استخدام برامج "الغذاء مقابل العمل" في إصلاح البنى الأساسية التي دمرتها الحروب (العيادات والمدارس والطرق) والأصول الانتاجية (تطهير الأراضي وتحسينها، والبرك السمكية) في كل من أنغولا وليبيريا وموزامبيق ورواندا والصومال،
- (هـ) دفع بدائل المرتبات للموظفين المدنيين مثل المعلمين وموظفي الرعاية الصحية لتشجيع استئناف الخدمات الاجتماعية الضرورية في كل من رواندا والصومال وليبيريا ويوغوسلافيا السابقة.

٥٣ - وفي الوقت ذاته، تمت صياغة عدد من المشروعات الإنمائية التي يدعمها البرنامج أو أعيد تصميمها لمساعدة السكان الضعفاء في الأقاليم التي أخذت تخرج من أحوال الطوارئ. في حين تتجه مشروعات أخرى الى التركيز على الإستعداد لمجابهة الكوارث والحيلولة دون تعرض السكان الذين يعيشون في تلك المناطق لتجربة حالات الطوارئ

## الألغام الأرضية

الإطار

السابع

أكدت المديرية التنفيذية للبرنامج فى الاجتماع الدولى بشأن إزالة الألغام الذى عقد فى جنيف فى يوليو/تموز ١٩٩٥، "أنه يتوجب بذل جهود مالية ودبلوماسية دولية لازالة الألغام الأرضية، وللد من صناعتها وانتشارها أو منعها تماماً".

وتعتبر الألغام الأرضية كارثة إنسانية، حتى بعد إنتهاء الصراع. وفى كل عام، تفيد التقارير بأن الألغام الأرضية تتسبب فى قتل عشرة آلاف مواطن مدنى، فى حين تشود نحو ٢٠,٠٠٠ نسمة آخرين. وتشير تقديرات الأمم المتحدة الى أن عملية الكشف عن لغم واحد وإبطال مفعوله تكلف ما بين ٣٠٠ إلى ١,٠٠٠ دولار، أى أنه يلزم إنفاق ما مجموعه ٣٣ مليار دولار على الأقل لإبطال مفعول ١١٠ ملايين لغم تم زرعها فى ٦٤ بلدا فى أنحاء العالم.

ويتحمل برنامج الأغذية العالمى وحده تكاليف باهظة لإزالة الألغام الأرضية. ففى بلدان مثل أفغانستان وغواتيمالا وكمبوديا وموزمبيق وأنغولا والبوسنة تودى الألغام التى تفتك بالأشخاص الى زيادة تكاليف تسليم الأغذية زيادة ضخمة، كما أنها تدمر الشاحنات والطرق، وتقتل موظفى الإغاثة أو تبتتر أطرافهم.

كذلك تعتبر الألغام الأرضية عائقاً أمام عودة الحياة إلى طبيعتها بعد الصراعات. وهى تعوق عودة النازحين وإعادة توطينهم، وتحد من الأراضى المتاحة للزراعة، أو للرعى أو لغيرهما من الأغراض الإنتاجية، وتقيد عمليات جمع حطب الوقود والمياه والأغذية البرية. ويؤدى ذلك الى عدم الاستقرار فى ظل ظروف تتسم بالقلق والتوتر عقب الصراع، واستمرار القوات فى الاعتماد على المعونة، مما يعوق جميع فرص تحقيق الأمن الغذائى فى المستقبل. فقد أوضحت الدراسات الاستقصائية التى أجراها البرنامج فى كمبوديا، على سبيل المثال أن هناك نحو ١٠٠,٠٠٠ من اللاجئين العائدين مازالوا يعتمدون على المعونة الغذائية، ويعزى ذلك الى حد كبير الى نقص الأراضى الزراعية الخالية من الألغام. وقد قدرت تكاليف اطعامهم لمدة ١٢ شهرا بنحو ثمانية ملايين دولار.

لذلك أصبح برنامج الأغذية العالمى يشارك فى أنشطة إزالة الألغام والكشف عنها لتطهير الطرق الفرعية وللحد من عمليات نقل الأغذية بالطائرات وهى عمليات مكلفة للغاية، وتيسيراً للعودة الآمنة للسكان الذين يرغبون فى إعادة توطينهم. ويعتبر برنامج الأغذية العالمى مصدراً مهما للمعلومات عن مواقع الألغام، كما أن نقاط توزيع الأغذية تعد مواقع جيدة لجمع المعلومات من السكان عن المناطق التى توجد بها ألغام، وكذلك لنشر هذه المعلومات. ويرجع الفضل فى ذلك الى الدور التشغيلى الكبير الذى يضطلع به البرنامج بالإضافة الى وجوده فى الميدان. وفى بعض الأحيان، يقدم البرنامج الأغذية كتكملة لأجور العمال المحليين الذين يعملون فى إزالة الألغام، كما يزودهم بالمعدات والدعم اللوجستى. ففى كمبوديا قدم البرنامج الدعم لأنشطة إزالة الألغام ونزع فتيلها فى إطار برنامج التعمير الذى ينفذ فى القرى. كما تعهد البرنامج بتنفيذ مشروعات تتكلف مليون دولار و ٢,٤ مليون على التوالى فى كل من موزمبيق وأنغولا لفتح طرق وممرات لتيسير حركة قوافل المعونة الغذائية الطارئة.

٥٤ - فى موزمبيق، على سبيل المثال، أعاد البرنامج توجيه مساعداته للمدارس الابتدائية نحو المناطق المعرضة للجفاف. وهناك مشروع فى كينيا، صيغ فى الأصل للتنمية المتكاملة للإنتاج الحيوانى وصيانة التربة فى مقاطعة توركانا، ثم أعيدت صياغته لى يشمل عناصر إضافية تتعلق بالاستعداد لمجابهة الجفاف وللتدخل وتنفيذ عمليات النقاها واعداد الطعام وتوفير حطب الوقود والمياه.

## إدارة الموارد الطبيعية : الإطارة

ر الثامن

### تحديات جديدة تواجه المعونة الغذائية

أصبحت إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها في عمليات الطوارئ مسألة تنعم باهتمام خاص. ففي بلدان مثل كينيا وملاوي وتنزانيا وزانير وباكستان، تؤدي تجمعات السكان الضخمة في المخيمات، إلى ممارسة ضغط على البيئة، مما يؤدي إلى تدهور الأراضي، وتلوث المياه، وقطع الغابات. ولا يؤثر ذلك على الظروف المعيشية للنازحين فحسب إنما يضر بالأمن الغذائي للمجتمعات التي تستضيفهم. وتستخدم أنشطة "الغذاء مقابل العمل" التي يدعمها البرنامج في دعم تدابير صيانة التربة مثل غرس الأشجار وإنشاء السدود الترابية لمواجهة التأثيرات البيئية التي تسببها هذه المخيمات. يقدم البرنامج مساعدات مثل مرافق الطحن والموارد التي تتسم بالاقتصاد في استعمال الوقود للتقليل من الوقود اللازم لطهي الطعام والطحن.

وتعتبر مشاركة المجتمع المحلي أساسية لنجاح هذه المشروعات وغيرها من مشروعات تنمية الموارد الطبيعية. ففي الهند وغواتيمالا وبيرو وإثيوبيا، تشتمل على سبيل المثال، تشمل أنشطة البرنامج في تنمية الغابات ومستجمعات المياه على التخطيط والتنفيذ والإدارة على مستوى القرية. ومما يسهل من المشاركة الفعالة عقد دورات التدريب لأعضاء لجان القرى وللنساء وللمديرين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية.

### تحسين كفاءة عمليات النقل واللوجستيات

- ٥٥ - لا تزال الطبيعة المعقدة لعمليات الإغاثة الكبرى تمثل تحدياً لقدرات البرنامج في مجال النقل واللوجستيات طوال العام.
- ٥٦ - وقد اتخذ البرنامج، عند تقديم ميزانيته للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، مبادرة كبرى لتحقيق الوفورات في تكاليف التسليم في جميع عملياته. وتشير النتائج الأولية لفترة العامين أنه أمكن تحقيق الأهداف بل وتجاوزها. ففي عام ١٩٩٥ وحده، أمكن تحقيق وفورات صافية تقرب من ١,٧ مليون دولار. من خلال إبرام عقود للنقل البحري بدلاً من العروض التي تشمل خدمات الشحن. ولقد أمكن توفير مبلغ إضافي يقدر بنحو ثلاثة ملايين دولار من خلال زيادة إمداج الشحنات البحرية. كما أدت عمليات زيادة كفاءة تدابير النقل البري والتخزين والمناولة للمعونة الغذائية إلى تحقيق وفورات قدرها ١٣ مليون دولار، في حين حقق التأمين الذاتي على سلع البرنامج وفورات أخرى بلغت ١,٩ مليون دولار أخرى.
- ٥٧ - وأجرى تقييم شامل لأنشطة اللوجستيات وتكاليف عمليات الطوارئ الرئيسية في كل من أفغانستان وكمبوديا وفي حالة الطوارئ الإقليمية رواندا/بوروندي ويوغوسلافيا السابقة. وبالإضافة إلى ذلك تم استعراض طرق التسليم في العديد من العمليات الصغيرة في كل من جنوب أفريقيا وغربها والقرن الأفريقي. وفي جميع هذه الحالات تقريباً، أدت المراجعة إلى تشديد القيود على عمليات اللوجستيات وخفض تكاليف التسليم.
- ٥٨ - وقد أمكن إدخال العديد من الأساليب المبتكرة لتحقيق الاقتصاد في التكاليف، من بينها :
  - (أ) نقل جزء كبير من عمليات النقل بالطائرات في أنغولا بالطريق البري الأرخص تكلفة بدرجة كبيرة، مما أتاح للبرنامج اتخاذ إجراءات لإعادة فتح الطرق التي كانت مقفولة من قبل بسبب الألغام والتدهور المادي،

- (ب) تحمّل مسؤولية نقل الأغذية من الميناء الى المستودعات التي تديرها الحكومة في اليمن، مما أدى بالاضافة الى ضمان وصول الأغذية بسرعة وأمان، الى تحقيق وفورات بلغت ما يزيد على ٢٣ دولارا في الطن،
- (ج) الجمع بين استخدام السكك الحديدية والطرق البرية والنقل بالبواخر بين دار السلام (تنزانيا) و بيكافو (زائير) مما أسفر عن تخفيض التكاليف من ١٨٠ دولارا للطن الى ١٢٧ دولارا للطن،
- (د) أدى استثمار مبلغ ١,٢ مليون دولار في تحسين الطرق الفرعية الى خفض تكاليف النقل بين كمبالا (أوغندا) ومخيمات اللاجئين في جوما (زائير) بمعدل ١٣ دولارا في الطن.

## زيادة الفعالية مقارنة بالتكاليف من خلال المشتريات المحلية للأغذية

- ٥٩ - يشتري برنامج الأغذية العالمي ثلث الأغذية التي يقدمها، وقد ارتفع هذا الجزء الى ما يزيد على ٤٠ في المائة، في عمليات الإغاثة،
- ٦٠ - فقد أنفق البرنامج ٢٥٠ مليون دولار على مشتريات الأغذية فيما يقارب ٧٠ بلدا في عام ١٩٩٥. وقد أبرم ما يزيد عن نصف صفقات الشراء هذه في البلدان النامية، مما عاد عليها بالفائدة من حيث التسليم في الأوقات المناسبة، وخفض تكاليف النقل، وملائمة السلع المحلية، وتدعم وتعزيز وتقوية الإقتصاديات والقطاع الزراعي في تلك البلدان.

السنة	القيمة (بملايين الدولارات)	الوزن (بالآلاف الأطنان)	النسبة المئوية من مجموع تسليمات البرنامج
١٩٩١	١٩٦	٩٢٦	٢٧
١٩٩٢	٢٨١	١ ٢٠١	٢٧
١٩٩٣	٢٦٣	١ ٠٨١	٣١
١٩٩٤	٣١٥	١ ٤٢٥	٤٣
١٩٩٥	٢٥٠	٩٧٥	٣٥

الجدول ٥  
مشتريات الأغذية التي  
أبرمها البرنامج  
في الفترة ١٩٩٥-١٩٩١

- ٦١ - وتفوق هذه المزايا بكثير الجهود الخاصة التي يلزم بذلها في بعض الأحيان لإبرام صفقات الشراء في الأسواق غير الراسخة في البلدان النامية. بيد أنه يلزم بذل جهود كبيرة لتشجيع صغار رجال الأعمال في القطاع الخاص بالاشتراك في أنشطة شراء السلع لبرنامج الأغذية العالمي.
- ٦٢ - وقد اتخذت في عام ١٩٩٥، عدة مبادرات لتدعيم قدرات البرنامج على شراء الأغذية. فقد أمكن تطوير إجراءات تنفيذية جديدة، وعين موظفون متخصصون في الشراء في البلدان التي تقع في أماكن إستراتيجية بالنسبة لعمليات البرنامج، والتي عادة ما يتوافر فيها فائض من الأغذية لعقد صفقات الشراء وهي: زيمبابوي وأوغندا وكينيا وتنزانيا وتركيا.

## تقييم تأثيرات المعونة الغذائية

- ٦٣ - أوفد مكتب التقييم، أثناء عام ١٩٩٥، ثلاث عشرة بعثة للتقييم: منها ثمانى بعثات لتقييم المشروعات الإنمائية، وثلاث لتقييم عمليات الإغاثة، وبعثة واحدة للتقييم المواضيعي لمشروعات التغذية المدرسية التي استمرت وقتا

طويلاً في غرب أفريقيا، وبعثة لتقييم المحفظة الجارية للمشروعات التي يدعمها البرنامج في الوقت الحاضر في بلد واحد هو بوليفيا.

٦٤ - إن توفير المعلومات لتدعيم السياسات التشغيلية وتصميم العمليات في المستقبل هو هدف أساسي لبرنامج عمل إدارة التقييم. ولقد أبرز استعراض لتقييم المشروعات المختلفة أن هناك حاجة إلى تطبيق أساليب أكثر دقة للتقدير وتصميم المشروعات لمعالجة القضايا التالية:

- (أ) الميزة النسبية - فالمعونة الغذائية من المدخلات الملائمة التي تحقق الفعالية مقارنة بالتكلفة،  
 (ب) الوصول إلى الفقراء والجوعى - باتباع إستراتيجيات تشغيلية لتوجيه المعونة لمصلحة المجموعات والأسر الضعيفة التي هي في أمس الحاجة إليها،  
 (ج) مؤشرات النجاح والفشل - وتشمل العمليات والإجراءات التي ترمى إلى زيادة الواقعية في صياغة أهداف المشروعات والدقة في رصد عمليات تنفيذها.

٦٥ - وقد بدء في عام ١٩٩٥ إجراء تقييم خاص لتحسين تفهم البرنامج لقضايا الميزة النسبية وزيادة كفاءة توجيه المعونة. ووجهت عناية أكبر إلى تقييم المساعدات لعمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة، ذلك أن المضمون المتغير لعمليات الطوارئ يحول دون استخدام الطرق التي تستخدم في المشروعات الإنمائية التقليدية نفسها.

٦٦ - كما أبرز تقييم عمليات اللاجئين والنازحين في أفغانستان وبنغلاديش وموزمبيق الحاجة إلى تحديد المؤشرات الملائمة حتى يتسنى القيام بعمليات الرصد والتقييم في أقرب مرحلة ممكنة من مراحل التدخل في حالات الطوارئ. ولمعالجة هذه القضية المهمة، أعدت وثيقة مرجعية، تقدم توجيهات اختيار المؤشرات اللازمة لقياس أداء عمليات الطوارئ وتطبيقها.

## بناء التحالفات الإستراتيجية

- ٦٧ - لقد أصبح العمل في شراكة مع الآخرين شيئاً ضرورياً.  
 ٦٨ - يلتزم البرنامج بزيادة التنسيق في جميع مراحل عمليات المساعدات الإنسانية - من تقدير الاحتياجات، و عملية توجيه النداءات، وتنفيذ العمليات ورصدها وتقييمها. وفي عام ١٩٩٥، أوفد البرنامج بعثات تقدير مشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زارت عشرة أقطار وأقاليم متأثرة بحالات طارئة للاجئين، ومع منظمة الأغذية والزراعة في ١٧ بلداً وإقليماً تأثرت بالكوارث الطبيعية.

الإطار

تدعيم نظام المنسق المقيم

التاسع

أوضحت المديرية التنفيذية، في رسالة وجهت إلى جميع المديرين القطريين للبرنامج، أن تدعيم نظام المنسق المقيم هو محور الارتكاز للاستجابة المشتركة من جانب منظمة الأمم المتحدة للدعوة إلى وضع السياسات والأولويات والبرامج القطرية في قلب عملية التنمية، ويتعين على صناديق و برامج الأمم المتحدة أن تثبت أنها تعمل معاً على خير وجه لتحقيق هذه الغاية. وطلبت المديرية التنفيذية من المكاتب القطرية للبرنامج أن تجعل دعم نظام المنسق المقيم في رأس قائمة أولوياتها، مع ملاحظة أن نجاح نظام المنسق المقيم يعتمد على التزام المكاتب القطرية للبرنامج بنفس القدر الذي تلتزم به الوكالات الشقيقة وكذلك المنسقين المقيمين أنفسهم. وفي الوقت ذاته، دعت الموظفين الميدانيين إلى التقدم باقتراحاتهم عن كيفية دعم التنسيق، وأطلع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ملخص لهذه

المقترحات. وسيواصل البرنامج مجهوداته من أجل تعزيز نظام المنسق المقيم وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٢٠/٥٠.

- ٦٩ - ولقد جاءت مشاركة برنامج الأغذية العالمي في "مؤتمر القمة للعمل الإنساني" بمدريد، والذي استضافه الاتحاد الأوروبي في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، وكذلك في مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن قدرات منظمة الأمم المتحدة في الميدان في مجال المساعدات الإنسانية في يونيو/حزيران ١٩٩٥، لتمثل جزءاً من جهود البرنامج لكي يعمل مع المنظمات الشريكة لزيادة الوعي بالقضايا الإنسانية ولتنسيق استراتيجيات التدخل فيما بينها. كذلك كان التعاون في العمليات الإنسانية هو موضوع اجتماع عقده كبار موظفي البرنامج واللجنة الدولية للصليب الأحمر في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥.
- ٧٠ - وبالإضافة الى ذلك، عقدت أول "مشاورة مشتركة بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية" في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، على أساس جدول أعمال اقترحته هذه المنظمات نفسها. وقد دارت فيها مناقشات مفتوحة وبناءة بخصوص القضايا ذات الصلة المباشرة بجميع المشاركين - وهي توزيع المعونة الغذائية، وسلامة الموظفين، وطرق التقييم - مما عمق من التفاهم المشترك والقدرة على العمل معا في يسر وسهولة.
- ٧١ - ويعتبر التفاوض بشأن مذكرات التفاهم مع المنظمات غير الحكومية، لتوضيح تقاسم المسؤوليات بين البرنامج وشركائه من تلك المنظمات، هو مسألة أخرى لها أهميتها في عام ١٩٩٥. وقد وقع اتفاق واحد، وبدأت المفاوضات حول ثمانية اتفاقات أخرى. وتوجه عناية خاصة لقضايا التصميم والتنفيذ، مثل مشاركة المجتمع المحلي، ونشر الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وتقدير الأوضاع الغذائية والصحية للسكان ورصدها.

## الإطار

## العمل من خلال المشاركة

### العاشر

يعمل برنامج الأغذية العالمي مع ما يزيد على ١,٠٠٠ منظمة غير حكومية قطرية ودولية، تجمع بين القدرات والخبرات الفنية لمصلحة المستفيدين. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، تعاون البرنامج وإحدى المنظمات غير الحكومية في إعداد مشروع نموذجي لـ "تحليل الاقتصاد الغذائي" لتقدير الإحتياجات من المعونة الغذائية، ويجري الآن تعميم هذا التحليل على نطاق أوسع.

وتضرب أوغندا مثالا آخر للمشاركة الفعالة. فقد قدم البرنامج، بالاشتراك مع حكومة أوغندا، مساعدات لنحو ١٢ من المنظمات غير الحكومية للأخذ بيد أطفال الشوارع، الذين تزايدت أعدادهم زيادة هائلة بسبب الفقر وانعدام الأمن وانتشار الأمراض المعدية مثل مرض الأيدز. ومن خلال هذا التعاون، وصلت المعونة الغذائية للبرنامج الى ٢,١٠٠ طفل من أطفال الشوارع المحتاجين.

في اثيوبيا، تعاون البرنامج مع المنظمات غير الحكومية منذ عام ١٩٩٠ لتقديم المعونة الغذائية إلى أشد الأسر فقرا في المناطق المتاخمة لأديس أبابا. وسوف يستمر مشروع البرنامج لتقديم المعونة الغذائية للمناطق الحضرية" الذي تمت الموافقة عليه في عام ١٩٩٥، لتدعيم هذه الترتيبات المرنة. ومن بين الأنشطة التي تتلقى دعم البرنامج مشروعات "الغذاء مقابل العمل" التي تهدف الى تحسين أحوال الأحياء الفقيرة، وبرامج رعاية صحة الأمومة والطفولة الذي يخدم النساء الحوامل المعرضات للمخاطر والأطفال في فترات الفطام الحرجة والأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية، والنشاطات المدرة للدخل الموجهة الى العمال غير المهرة وشبه المهرة من العمال العاطلين عن العمل، وكذلك تقديم المساعدة الى أطفال الشوارع.

## التخطيط للمستقبل

### الخطة الإستراتيجية والمالية للبرنامج للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩

- ٧٢ - وافقت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، في مايو/أيار ١٩٩٥، على "الخطة الاستراتيجية والمالية" للبرنامج، وهي أول خطة من نوعها في منظومة الأمم المتحدة. وهي تحدد برنامجاً للعمل على أساس خمس أولويات تشغيلية وإدارية هي:
- (أ) منهاج يتركز على السكان - لتوجيه المعونة وتركيزها على الفقراء الجوعى، ولاسيما النساء والأطفال،
- (ب) زيادة المساءلة - بأن يصبح البرنامج أكثر كفاءة وشفافية مع زيادة المساءلة، ويدعم ذلك تفويض السلطات وتبسيط عمليات جمع البيانات،
- (ج) أنظمة حديثة للإدارة - إدخال مناهج حديثة في الإدارة وتنظيم شؤون العاملين ويدعم ذلك إتباع نظم حديثة للإتصال والمعلومات،
- (د) تحسين تعبئة الموارد - بتوسيع وتدعيم قاعدة الموارد والعمل نحو زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل،
- (هـ) تدعيم القضايا التي يناصرها البرنامج - بالعمل على أساس المشاركة مع الوكالات الأخرى لجعل قضية الجوع محورياً لجدول أعمال المجتمع الدولي.

### المساءلة

- ٧٣ - بدأ تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية في خريف عام ١٩٩٤، وفقاً لالتزام المديرية التنفيذية لتحسين الإدارة المالية والمساءلة عن عمليات البرنامج. وفي عام ١٩٩٥، أمكن تطوير "رؤية جديدة" تحدد كيفية إعادة هيكلة أساليب العمل في المستقبل حتى يتسنى زيادة المساءلة والفعالية على جميع المستويات في المنظمة.
- ٧٤ - يهدف برنامج تحسين الإدارة المالية من خلال تنسيق العمليات الجوهرية المالية والإدارية للبرنامج، إلى تدعيم القدرات الإدارية الشاملة للبرنامج، وإلى تقليل التكاليف المتكررة وتوفير أنظمة لمتابعة المساهمات، وتوفير المعلومات العاجلة عن وضع الموارد والعمليات والمشروعات. وبالتالي فإن ذلك يساعد على تحقيق استخدام أفضل للموارد المتاحة مع تقوية رصد التمويل والتدفقات السلعية والمصروفات.
- ٧٥ - وتشمل المبادرات الأخرى لزيادة المساءلة والفعالية لأقصى حد ممكن ما يلي:
- (أ) تقوية القدرات المالية للمكاتب القطرية للبرنامج بتعيين المزيد من الموظفين من ذوى المهارات في المحاسبة والمالية، (وبنهاية عام ١٩٩٥ كان للبرنامج محاسبون مهنيون في ٣١ بلداً).
- (ب) تحسين إدارة الأموال النقدية: (أدخل نظام جديد لتغذية الحسابات المصرفية بالمكاتب القطرية، يشتمل على )،
- (ج) انشاء مكتب للتفتيش والتحقق،
- (د) تحسين متابعة المراجعة وتطبيق منهجيات المراجعة الداخلية.
- ٧٦ - وتتضمن المساءلة شركاء البرنامج أيضاً. وفي الحالات التي لا ترغب فيها المؤسسات المشاركة في البلدان المتلقية احترام مقتضيات المساءلة عن المعونات المقدمة، فإن برامج المعونة الغذائية من البرنامج توقف مؤقتاً في الحال.

## نظم المعلومات والاتصال

- ٧٧ - أحرز تقدم كبير في تحسين كفاءة نظم الاتصال في البرنامج مع ضمان تناسب ذلك مع تكاليفها. ففي نهاية عام ١٩٩٥، تم ربط ٥٧ مكتبا من المكاتب القطرية للبرنامج "أبي أكثر من من ثلثي المكاتب" بالبريد الإلكتروني. كما أمكن تطوير سلسلة من التقارير المدمجة في الحاسوب لتحسين عملية رفع التقارير إلى الجهات المتبرعة.
- ٧٨ - كذلك تم تعزيز النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية التابع للبرنامج بوصفه مصدرا موثوقا به لتدفقات المعونة الغذائية في العالم. ويعتبر هذا النظام الآن المصدر الرئيسي لمعلومات المعونة الغذائية في المطبوعات المنتظمة لمنظمة الأغذية والزراعة وللوفاء باحتياجاتها اليومية، كما تستخدم لجنة الزراعة لمنظمة التجارة العالمية بيانات هذا النظام لأجراء التحليل التي تتعلق بالتأثيرات السلبية المحتملة لبرنامج إصلاح التجارة على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان المعتمدة تماماً على الأغذية المستوردة.

## تنمية الموارد البشرية

- ٧٩ - طبق البرنامج إستراتيجية ذات شقين لاعداد إدارته وموظفيه ونظرائهم لمجابهة التحديات الجديدة التي يواجهها البرنامج. وتمثل الشق الأول منهما في تدريب ما يزيد على خمسة آلاف من النظراء. وأسهم البرنامج في تطوير طاقات البلدان المتلقية لمساعدته من خلال ٧٧ برنامجا للتدريب في ٤٣ بلدا ناميا، اشتملت على ما يلي:
- (أ) عقد حلقات عملية شبه إقليمية حول إدارة مخزونات الأغذية في شرق أفريقيا وغربها،
- (ب) رصد وتقييم برامج التدريب في ١١ بلدا،
- (ج) التدريب على تصميم المشروعات وتنفيذها، وإدارة حالات الطوارئ، والتغذية، وصيانة التربة والمياه، والإدارة المالية، حوسبة النظم.
- ٨٠ - وتركزت المجموعة الثانية من النشاطات على رفع القدرات الإدارية والمهنية لموظفي البرنامج. ولزيادة حجم الاتصالات وعملية المساءلة في البرنامج، أدخل نظام جديدة للإدارة وتقييم الأداء. وقد عهد إلى أربعة موظفين محالين إلى التقاعد في عام ١٩٩٥ بالتركيز، على التخطيط الإستراتيجي، والتخطيط التنفيذي، وتخطيط المستقبل الوظيفي. وكان من بين الموضوعات التي نالت أسبقية عقد دورات طارئة عن الإدارة لكبار موظفي البرنامج، وحلقات عملية عن عمليات الطوارئ لموظفي المكاتب القطرية للبرنامج في إطار برامج تدريب العاملين. وبالإضافة إلى ذلك أنشأت المديرية التنفيذية جماعة تسيير للتوصية بإدخال نظام ملائم لتطوير نظام المستقبل الوظيفي وللادارة في البرنامج، وسوف ترفع هذه المجموعة تقريرها في عام ١٩٩٦.
- ٨١ - وقد انخفضت نسبة موظفي "الخدمة الموحدة" الذين كانوا يمثلون ما يفوق ٨٠ في المائة من مجموع الموظفين المهنيين الدوليين في أواخر الثمانينات إلى ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد زاد موظفو "عقود المشروعات" بما يفوق نسبة الإنخفاض. وقد طورت آليات تعاقد جديدة (خاصة بالأنشطة التي يعين لها موظفون لفترات قصيرة) وذلك على أساس تجريبي بالتعاون مع وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة للاستجابة لضرورة إبرام عقود أكثر مرونة.
- ٨٢ - وفي نهاية عام ١٩٩٥ ضم البرنامج ١,٩٦٩ موظفا بعقود تستمر لمدة عام أو أكثر. وبالإضافة إلى ذلك، تم في عام ١٩٩٥ إبرام مجموعه ٢٧٠ عقدا دوليا قصير الأجل من فئة الموظفين المهنيين. كما عين عدد ١,٧٨٩ موظفاً آخر في وظائف بعقود مؤقتة: من بينهم ٢٠٠ من موظفي الخدمة العامة بالمقر الرئيسي للبرنامج، و١,٥٨٩ موظفا محلياً باتفاقات للخدمة الخاصة عينوا في المكاتب القطرية للبرنامج لتقديم المساعدة في عمليات اللوجستيات وعمليات الطوارئ.



٨٣ - كذلك شهد عام ١٩٩٥ إنجازاً يتمثل في تحقيق توازن أفضل بين الجنسين داخل البرنامج. فقد بذلت جهود خاصة لتعيين موظفات مؤهلات، وكانت النتيجة أن ٣٥ في المائة من جميع التعيينات الجديدة في عام ١٩٩٥ كانت من نصيب النساء. وحتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، كان عدد الموظفات يمثل نسبة ٢٥ في المائة من جميع فئات الوظائف المهنية والوظائف العليا الدولية. ومن الجلي، أن الاستمرار في بذل الجهد لتعيين المزيد من النساء في الوظائف المهنية سيظل أحد أولويات البرنامج الرئيسية.

النسبة المئوية للإناث	المجموع	المقر الرئيسي	المكاتب القطرية	الفئة
٣٢	٧٩٣	٢٢٥	٥٦٨	الموظفون المهنيون من بينهم:
٢٤	٢٦٩	٩٩	١٧٠	موظفو الخدمة الموحدة
٣٢	٨٠	٧٨	٢	الموظفون المتخصصون والفئات العليا
٢٢	٢٠٤	٣٧	١٦٧	موظفو المشروعات
٤٣	٣٧	١١	٢٦	الموظفون المهنيون المبتدئون
١١	١٠٤	صفر	١٠٤	متطوعو الأمم المتحدة
٢١	٩٩	صفر	٩٩	الموظفون القطريون
٤١	١ ١٧٦	٢٨٤	*٨٩٢	موظفو الخدمة العامة
٣٤	١ ٩٦٩	٥٠٩	١ ٤٦٠	مجموع الموظفين
* تشير أرقام عام ١٩٩٥ إلى العدد الفعلي للموظفين الدائمين وموظفي العقود المحددة لأجل. هذه الأرقام لا يمكن مقارنتها بشكل مباشر بأرقام السنوات السابقة حيث كان عدد الوظائف يرحل من عام لآخر.				

الجدول ٦

موظفو البرنامج بحسب فئاتهم ووظائفهم (حتى ٣١/١٢/١٩٩٥)

## الموارد

### منهاج جديد لتدبير موارد البرنامج وتمويله

- ٨٤ - اشتركت أمانة البرنامج والدول الأعضاء في وضع سياسات جديدة لتدبير موارد البرنامج وتمويله، وافقت عليها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥. وابتداءً من عام ١٩٩٦، سيتألف الهيكل الخاص بالموارد والتمويل من أربعة فئات برامجية هي (التنمية، وعمليات اللاجئين والنازحين، وحالات الطوارئ، والعمليات الخاصة)، وثلاثة أنواع من نوافذ التمويل (نوافذ متعددة الأطراف، ونوافذ موجهة متعددة الأطراف ونوافذ موجهة ثنائية) يتلقى البرنامج بموجبها مساهماته.
- ٨٥ - ويرتكز المنهاج الجديد على استعادة التكاليف بالكامل في مقابل جميع تكاليف التشغيل والدعم المباشر وغير المباشر. وتتيح المساهمات التي تقدم من خلال نافذة التمويل متعدد الأطراف، المرونة للبرنامج لتخصيص الموارد بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب. أما الموارد التي يجري توفيرها من خلال نافذة التمويل الموجهة متعددة الأطراف فتتيح للجهات المتبرعة توجيه مساهماتها لمشروعات أو عمليات محددة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البرنامج الخدمات الثنائية التي لا يكون فيها النشاط مرتبطاً بالعمليات التي يعينها البرنامج، لكنها مع ذلك تتفق مع بيان رسالة البرنامج.
- ٨٦ - وفي عام ١٩٩٥ كانت الجهات المتبرعة تستغرق عادة ما بين أسبوع وتسعة أشهر لتأكيد مساهماتها من معونات أغذية الإغاثة. وكانت عمليات شراء الأغذية وتسليمها تستغرق ما يصل إلى ستة أشهر أخرى أو أكثر. كما تؤدي مشكلات الأمن والمشكلات اللوجستية إلى زيادة تأخير تسليم وتوزيع المعونة على السكان المحتاجين في كثير من الأحيان. وفي جهد للحد من هذا الوقت الضائع، أجرى برنامج الأغذية العالمي مشاورات منتظمة مع الجهات المتبرعة على أساس تحليل الاحتياجات المستقبلية للموارد. وتضاف عملية التشاور هذه إلى "مؤتمر التعهدات" الذي يعقد كل عامين، وسوف تعيد جزءاً لا يتجزأ من الإجراءات الجديدة لتدبير الموارد والتمويل.

### إنكماش كبير في حجم المعونة الغذائية في العالم

- ٨٧ - انخفض حجم المعونة الغذائية في العالم إلى ٩,٥ مليون طن في عام ١٩٩٥، بعد أن حقق رقماً قياسياً يبلغ نحو ١٧ مليون طن تقريباً في عام ١٩٩٣. وكان من المحتم أن يتأثر برنامج الأغذية العالمي بهذا الانخفاض المفاجيء في حجم المعونة الغذائية المتوافرة، على الرغم من أن نصيب البرنامج من المعونة الغذائية العالمية قد ازداد منذ عام ١٩٩٣ إلى ما يتراوح بين ٢٢ إلى ٣٠ في المائة. فقد انخفض مجموع حجم الموارد المتوافرة للبرنامج في عام ١٩٩٥ إلى ١,٢ مليار دولار بالمقارنة مع ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤. وبما أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعاً حاداً، فقد انخفضت كمية الأغذية التي يمكن شراؤها بالدولار الواحد.
- ٨٨ - ولقد تمتعت عمليات الإغاثة بحماية نسبية من الزيادات الحادة في الأسعار في عام ١٩٩٥، إذ أن معظم الجهات المتبرعة قدمت مساهماتها بقيمتها العينية وليس المالية، وأعطت أولوية لاحتياجات الطوارئ. بيد أن المساهمات للأغراض الإنمائية عادة ما تحدد بقيمتها المالية. ولما كانت أسعار الأغذية قد ارتفعت أثناء ذلك العام، فقد أمكن شراء جزء أقل من الأغذية. ولقد استطاع برنامج الأغذية العالمي، إلى حد ما، أن يقلل من تأثير ارتفاع أسعار الأغذية لتحويل تشكيلة السلع التي يقدمها إلى سلع أرخص.

## الإصلاح التجاري والمعونة الغذائية

الإطار

الحادي عشر

منيت أقل البلدان نموا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥، بارتفاع ملحوظ في قائمة وارداتها من الأغذية. ولم يكن ذلك نتيجة لزيادة الأسعار العالمية للحبوب بنحو ٥٠ في المائة فحسب، بل إنه جاء أيضا نتيجة لانخفاض توافر الصادرات المدعومة، والانخفاض الملحوظ في حجم المعونة الغذائية. ولذلك شهد عام ١٩٩٥ أدنى تدفقات للمعونة الغذائية على مدى عشرين عاما، وكان نصيبها في الوفاء باحتياجات بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض الى واردات الحبوب في أدنى مستوى له.

ويدور جدل كبير حول الطريقة التي أسهمت بها "جولة أورغواي" التي نظمتها منظمة "الجات" للتجارة في خلق هذا الوضع الغذائي العالمي. ومن الواضح أن هناك العديد من العوامل التي لعبت دوراً في ذلك من بينها الأحوال المناخية السيئة التي شهدتها كثير من المناطق المنتجة في العالم. ومع ذلك، فليس هناك من شك في أن تدابير إصلاح السياسات التجارية قد أدى الى تخفيض الفوائض تخفيضاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ومن المنتظر أن تنخفض نسبة مخزونات الحبوب العالمية الى الاستهلاك العالمي السنوي في الفترة ١٩٩٥/١٩٩٦ الى أدنى مستوى لها على مدى عشرين عاماً، وأن الجزء الأعظم من هذه المخزونات لم تعد تمتلكه الحكومات. وقد أدى الانخفاض المفاجيء في مخزونات الحبوب العالمية الى زيادات ضخمة في الأسعار العالمية بالنسبة للحبوب الرئيسية أثناء عام ١٩٩٥. ومن المنتظر أن تتسم الأسعار العالمية للحبوب بمزيد من عدم الاستقرار خلال السنوات القليلة المقبلة.

وقد تضمن المحضر الختامي لجولة أورغواي التزاماً بضمان توافر مستويات كافية من المعونة الغذائية أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح للوفاء بالاحتياجات المشروعة للبلدان النامية. وفي حين تجرى جهود بحثية ضخمة في الوقت الحاضر لتقدير تأثيرات مستويات جولة أورغواي على مستوى الاقتصاد الكلي، فلم توجه سوى عناية محدودة الى ما تعنيه برامج الإصلاح بالنسبة لأشد الأسر فقراً في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ولما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لمجابهة هذا التحدي.

وبرنامج الأغذية العالمي عضو في المجموعة المشتركة بين الوكالات، التي تشمل منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تعمل على دراسة تأثير التغييرات في أسعار السلع التي نجمت عن جولة أورغواي في الوضع الغذائي العالمي وتدرس الوسائل الكفيلة بتصميم برامج شبكة الأمان على المستوى القطري لدعم أشد الأسر فقراً أثناء تطبيق برامج الإصلاح. ولقد نشط البرنامج في تأكيد الحاجة الى برامج شبكة الأمان هذه في اجتماعات منظمة التجارة العالمية التي شارك البرنامج فيها بصفة المراقب.

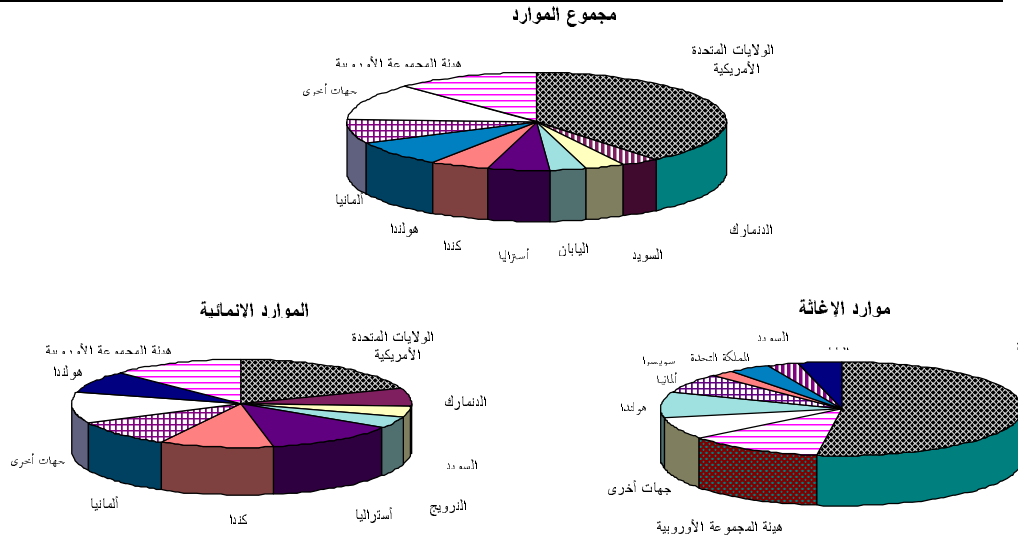
## تعبئة الموارد

٨٩ - أصبحت تعبئة الموارد أمراً تعطي له الأولوية، في ظل الظروف السائدة من تضيق الخناق على ميزانيات المعونة. وتبذل جهود في الوقت الحاضر لتحديد أطراف متبرعة جديدة وغير تقليدية، كما تبذل جهود لتحديد مصادر جديدة للتمويل من داخل البلدان المتبرعة الحالية.

٩٠ - قدمت الأطراف المتبرعة ٨٥ في المائة من الإحتياجات التقديرية لأنشطة الإغاثة التي نفذها البرنامج. وقد أتاح هذا للبرنامج أن يقدم أغذية كافية في معظم حالات الطوارئ. ومع ذلك، فإن هناك عدداً من حالات الطوارئ (في ليبيريا وسيراليون والعراق وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) لم تكن هناك توقعات لوصول مستويات

كافية من الموارد لها. ففي هذه الحالات، اتجه البرنامج الى الإعتماد على كميات صغيرة من الموارد الغذائية من تبرعات متاحة وغير مشروطة تماما لسد الفجوات أو للتخفيف الجزئي من معاناة السكان المتضررين.

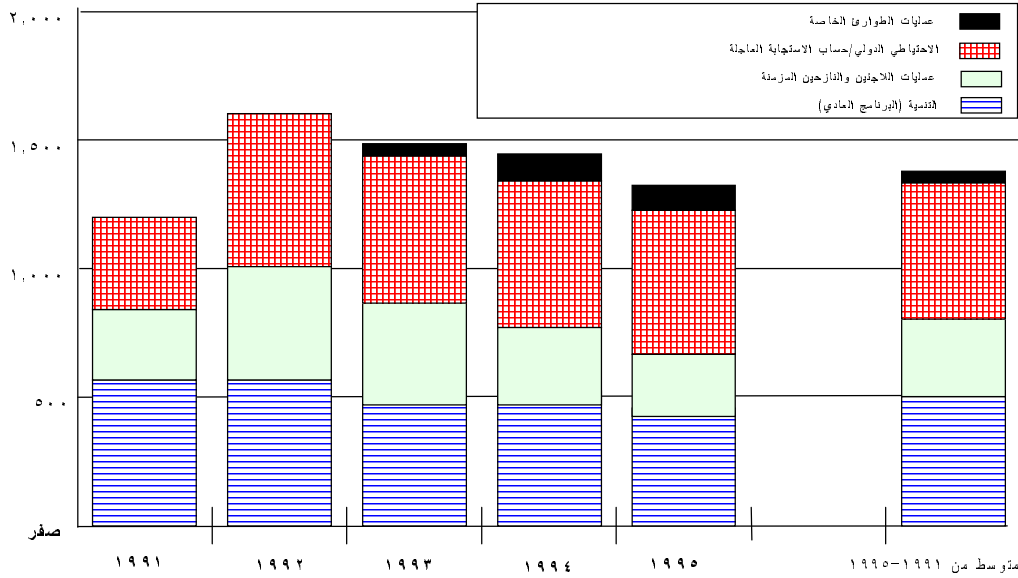
<b>الجهات المتبرعة الرئيسية للبرنامج: التعهدات والمساهمات</b>	
الشكل ٣	للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ (حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥)



- ٩١ - وقد بلغ مجموع المساهمات في عام ١٩٩٥ للاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ الذي يديره البرنامج ١,١ مليون طن من السلع تبلغ قيمتها ٥٤٢ مليون دولار، وهو الرقم نفسه الذي وصلت إليه تقريبا في عام ١٩٩٤. وقد بلغت المساهمات لعمليات الإغاثة المزمدة التي نفذها البرنامج للاجئين والنازحين ٥٤٩,٠٠٠ طن قيمتها ٢٣٠ مليون دولار، وهو انخفاض بنحو الربع بالمقارنة مع العام السابق.
- ٩٢ - أما المساهمات في حساب الاستجابة العاجلة فبلغ مجموعها ١٩ مليون دولار في ١٩٩٥، وهو ما يقل كثيرا عن الهدف السنوي المقرر وقدره ٣٠ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٥، أعيد تصميم حساب الاستجابة العاجلة ليصبح اعتمادا متجددا، هدفه السنوي المرصود ٣٥ مليون دولار، يخصص منها خمسة ملايين دولار للاحتياجات اللوجستية قصيرة الأجل.
- ٩٣ - كذلك تعامل البرنامج في ٧٤ مليون دولار من التبرعات النقدية لعمليات الطوارئ الخاصة، لتقديم مجموعة من الخدمات اللوجستية وخدمات الدعم الأخرى لعمليات الإغاثة الضخمة. وبلغت الموارد المخصصة للتنمية في عام ١٩٩٥، ٩٨٣,٠٠٠ طن قيمتها ٤٣٤ ملايين دولار. ويمثل هذا، من حيث حجم الموارد، انخفاضا يبلغ ١٥ في المائة تقريبا بالمقارنة مع العام السابق. وقد عجز البرنامج عن الوفاء بالاحتياجات الكاملة لجميع المشروعات الإنمائية التي تمت الموافقة عليها. وتمثل الحبوب ما يقرب من ٩٠ في المائة من تسليمات المعونة الغذائية للبرنامج.

### الشكل ٤ مجموع التعهدات والتبرعات للبرنامج للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥

بملايين الدولارات ووحدة النقد الأوروبية



## السلع غير الغذائية

- ٩٤ - في خطوة لنقل تركيز البرنامج على أشد البلدان والمجتمعات المحلية فقرا، أصبح البرنامج مطالبا بصورة متزايدة بتقديم بنود غير غذائية لاستكمال معونته الغذائية. وقد قدمت الأطراف المتبرعة سلعا تكميلية تبلغ قيمتها نحو عشرة ملايين دولار للمشروعات الإنمائية التي يعينها البرنامج في عام ١٩٩٥. وبالإضافة الى ذلك، اشترى البرنامج بنودا غير غذائية بلغت قيمتها ٢٠ مليون دولار (من بينها ٣,٦ مليون دولار على العقود من أجل الخدمات المتخصصة)، وهي زيادة مقارنة بمستوى عام ١٩٩٤ تبلغ ٢٥ في المائة.
- ٩٥ - ولتحسين كفاءة عمليات الشراء حيث تعقد اتفاقات لمدة عام أو عامين، حيثما أمكن، مع الموردين لهذه السلع التي يشتريها البرنامج بصفة منتظمة، مثل الوقود والمخازن المؤقتة للأغذية ومعدات الاتصال وغيرها من احتياجات الطوارئ. وفي ظل هذه الاتفاقات، يمكن للبرنامج أن يطلب هذه السلع بأسعار تنافسية متفق عليها من قبل بسهولة وسرعة.

## الخدمات الثنائية

- ٩٦ - يقدم البرنامج خدمات للأطراف المتبرعة لدعم برامجها الثنائية للمعونة الغذائية. وتسفر هذه الخدمات الثنائية التي ينفذها البرنامج في العادة عن وفورات ضخمة للأطراف المتبرعة من جراء استخدام الحجم الكبير وتحسين تنسيق تدفقات المعونة الغذائية. وقد طلب في عام ١٩٩٥ ما قيمته ١٤١ مليون دولار من الخدمات الثنائية. وقد شملت شراء الأغذية، وترتيب نقل المعونة الغذائية ورصد توزيعها.

## الميزانية والنفقات والوضع النقدي

- ٩٧ - أدار برنامج الأغذية العالمي، أثناء عام ١٩٩٥، نحو ١,٢ مليار دولار من الموارد - في صورة سلع غذائية وأموال نقدية، وذلك لدعم السكان الجوعى والفقراء في جميع أنحاء بلدان العالم النامي.
- ٩٨ - اشتملت نفقات البرنامج في عام ١٩٩٥، على ٩٥ مليون دولار لنفقات الدعم البرامجى والإدارى، وهى تعادل ٨ فى المائة من مجموع قيمة العمليات التى أعانها البرنامج.
- ٩٩ - وقدمت المديرية التنفيذية التزاماً أمام لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها بأن يبقى البرنامج على نفقات الدعم البرامجى والإدارى فى فترة العامين فى حدود الموارد المتاحة. فقد بدأ تطبيق تدابير تخفيض النفقات فى عام ١٩٩٤ مما كان له تأثير ملحوظ على النفقات فى عام ١٩٩٥. ولقد بلغت تكاليف الدعم البرامجى والإدارى فى عام ١٩٩٥، ٩٥ مليون دولار فى مقابل تقدير أصلى لها قدره ١١٠ مليون دولار.

القيمة (بملايين الدولارات)	مصدر الأموال
٤٣٦	التنمية "البرنامج العادي"، بما فى ذلك تكاليف الدعم البرامجى والإدارى
١٨٧	عمليات اللاجئين والنازحين المزمنة
٤٢٤	الإحتياطي الدولى من أغذية الطوارئ "بما فى ذلك حساب الاستجابة العاجلة"
١٤٤	العمليات التناثية وعمليات الطوارئ الخاصة، وغيرها
١ ١٩١	المجموع

الجدول ٧  
نفقات البرنامج في عام ١٩٩٥ (بحسب مصدر الأموال)

## ميزانية البرنامج للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧

- ١٠٠ - فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٥، تقدم البرنامج بميزانية لتكاليف الدعم البرامجى والإدارى على أساس النمو بدرجة الصفر للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، وقد وافقت عليها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها. ولقد جاء اقتراح الميزانية بمثابة انقطاع لما كان متبعا فى الماضى فى جوانب أخرى كذلك منها:
- (أ) أنه بدأ إعداد الميزانية من أسفل الى أعلى، بدءاً بالأنشطة التشغيلية للمكاتب القطرية،
- (ب) أنها تتركز على الأنشطة ذات الأولوية اللازمة لتحقيق الأولويات الاستراتيجية للبرنامج،
- (ج) أنها ميزانية متكاملة تقوم على أساس العناصر التشغيلية وعناصر الدعم البرامجى،
- (د) أن ميزانية تكاليف الدعم البرامجى والإدارى ميزانية مرنة تعتمد على مستوى العمليات.
- ١٠١ - وقد ارتكزت الميزانية التى تمت الموافقة عليها على تقديرات سنوية مرتقبة لتسليم ٢,٨ مليون طن من المعونة الغذائية وفى مقابلها تكاليف للدعم البرامجى والإدارى لفترة العامين قدرها ٢٢٨,٩ مليون دولار.

## الملحق ١

برنامج الأغذية  
العالمي



## الهيكل التنظيمي

